S/2025/356

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

Distr.: General
10 June 2025
Arabic
Original: English

رسالة مؤرخة 9 حزيران/يونيه 2025 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2653 (2022)

يتشرف أعضاء فريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2653 (2022) بأن يحيلوا طيه التقرير المرحلي المقدم وفقا للفقرة 10 من القرار 2752 (2024).

وقُدم التقرير إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي في 3 آذار/مارس 2025 ونظرت فيه اللجنة في 5 حزيران/يونيه 2025.

ويرجو الفريق ممتناً إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة والتقرير المرحلي وإصدارهما باعتبارهما وثيقة من وثائق المجلس.

فريق الخبراء المعني بهايتي
المنشأ عملا بقرار مجلس الأمن 2653 (2022)

200625 160625 25-03498 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

التقرير المرحلي لفريق الخبراء المعني بهايتي المقدَّم عملاً بالقرار 2752 (2024)

موجز

اتسمت الفترة المشمولة بالتقرير (تشرين الأول/أكتوبر 2024 – شباط/فبراير 2025) بتزايد تصاعد عنف العصابات وانتهاكات حقوق الإنسان. فالعصابات تستمر، في ظل غياب تدابير حكومية فعالة للتصدي لها، في التمتع بالحرية المطلقة في شن الهجمات دون عقاب وفي توسيع رقعة الأراضي التي تسيطر عليها.

وأثبطت الطموحات السياسية المتنافسة ومزاعم وجود فساد داخل هيئات الحكم الانتقالية الجهودَ المبذولة لتحقيق الاستقرار في البلاد، حيث أُحرز تقدم ضئيل جدا في استعادة الأمن العام وتنفيذ خريطة الطريق لتنظيم الانتخابات الوطنية. وأفسد التنافس السياسي أيضا سير العمل الأساسي لمؤسسات الدولة، بما في ذلك الشرطة الوطنية الهايتية، حيث زادت التوترات الحادة على مستوى قيادتها من عرقلة قدراتها التنفيذية. ولا تزال الشرطة الوطنية الهايتية تعاني من نقص حاد في عدد الأفراد والمعدات ولا يزال أفراد الشرطة ومنشآتها يشكلون أهدافًا دائمة للعصابات.

واستغلّت العصابات الاضطرابات السياسية وتدابير الدولة غير المنظمة في مجابهة الأزمة الأمنية لتُصعّد من هجماتها المنسقة، لا سيما ضد معاقل من بين آخر المعاقل الحرة في العاصمة، ومنها بلديّة بيتيون فيل وبلديّة كينسكوف. ولا يساور الفريق القلق من ازدياد رقعة تفشي عنف العصابات في جميع أنحاء البلاد فحسب، بل أيضا من زيادة وحشيته. فإضافة إلى جرائم القتل والاختطاف والاغتصاب، ارتكبت العصابات أربع مجازر على الأقل خلال الفترة المشمولة بالتقرير في مقاطعتَي بورت أو برنس وأرتيبونيت، مما أسفر عن مقتل أفراد يتراوح عددهم من 70 إلى أكثر من 200 فرد في كل مجزرة.

وبسبب الوجود المحدود للشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني واستهداف الهجمات مناطق جديدة، تصاعد تزايُد أعمال الاقتصاص الأهلية، حيث زاد عدد حالات الإعدام الغوغائي التي تسمى "بوا كالي" وزاد عدد مجموعات الدفاع عن النفس المنظمة. وغالبا ما تضم هذه الجماعات ضباط شرطة محليين يشارك بعضهم فعليا في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. ووقع كذلك عدد مثير للقلق من عمليات القتل خارج نطاق القضاء على أيدي الشرطة الوطنية الهايتية خلال الفترة المشمولة بالتقرير، حيث أُعدم أفراد مشتبه في انتمائهم لعصابات بإجراءات موجزة في كثير من الأحيان.

وعلى الرغم من الحظر المفروض على توريد الأسلحة، لدى شبكات التهريب القدرة على جلب أعتدة جديدة على نحو منتظم، وتستمر العصابات في الحصول على ما يكفي من الأسلحة والذخيرة للحفاظ على قوتها النارية على جبهات متعددة. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، تمكنت العصابات من اقتناء كميات متزايدة من البنادق عيار 12,7×99 ملم وذخائرها (عيار 0,50)، مما عزز قدرتها على الفتك بالأرواح، ويشكل ذلك تحديا إضافيا لقوات الأمن. ويساور الفريق القلق من تشكيل المخزونات الوطنية، إضافة إلى عمليات النقل غير المشروعة للأعتدة من الأسواق المدنية الإقليمية، مصدرا هاما لتزوُّد العصابات بالأعتدة، حيث تأكّد وقوع عمليات تسريب للأعتدة من مخزونات هايتي والجمهورية الدومينيكية خلال الفترة

المشمولة بالتقرير. وتحفّز مجموعات الدفاع عن النفس والمدنيون الساعون إلى حماية أنفسهم حركةَ الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر في البلاد بشرائهم الأسلحة من أسواق غير مشروعة.

وبالإضافة إلى الاتجار بالأسلحة، تستمر الاضطرابات في البلاد في توفير الظروف المواتية للمجرمين للقيام بمجموعة من الأنشطة العابرة للحدود الوطنية، بما فيها الاتجار بفرخ الأنقليس (صغار هذا النوع من السمك). ويشارك عدد من الجهات الهايتية في الاستغلال المفرط لفرخ الأنقليس وتصديره، وهذا النشاط المربح جدا يفتقر للتنظيم ويُتيح فرصا كبيرة للتهريب وغسل الأموال. فالمكاسب الاقتصادية الكبيرة التي يدرّها هذا الاتجار لفائدة العصابات والشبكات الإجرامية أفضت إلى تكوُّن شبكة معقدة من التدفقات المالية التي تساهم في زعزعة استقرار البلاد.

المحتويات

الصفحة

أولا – مقدمة 5

ألف – الولاية 5

باء – المنهجية 5

جيم – تنفيذ نظام الجزاءات 6

دال – تطور الحالة السياسية والأمنية 7

ثانيا – ديناميات العصابات 8

ألف – توسع سيطرة العصابات على الأراضي ومحدودية تصدي الأجهزة الأمنية لها 8

باء – هجمات تحالف فيف أنسانم للسيطرة على ما تبقى من مناطق خالية من العصابات في بورت أو برنس . 10

ثالثا – الأعمال التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو تشكّل انتهاكات لحقوق الإنسان 12

ألف – معلومات عامة عن انتهاكات حقوق الإنسان 12

باء – الهجمات العشوائية المرتكبة من قبل العصابات ضد السكان 12

جيم – بلوغ عدد النازحين داخلياً مستوى قياسيا 14

دال – استخدامُ الشرطة الوطنية الهايتية العشوائي للقوة المميتة وقيامُها بعمليات إعدام خارج نطاق القضاء ... 15

رابعا – الاتجار غير المشروع بالأسلحة 16

ألف – الأعتدة التي تستخدمها العصابات 17

باء – تسريب الأسلحة والذخائر من المخزونات الوطنية 18

جيم – إدارة البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لأسلحتها وذخائرها 19

دال – واردات البعثات الدبلوماسية 19

خامسا – التدفقات المالية غير المشروعة 20

ألف – الاتجار بفرخ الأنقليس والتدفقات المالية غير المشروعة 20

باء – التدفقات المالية غير المشروعة في القطاع العام 22

جيم – هجمات العصابات على ميناء الهيئة الوطنية للموانئ وأعمالها الابتزازية 23

المرفقات* 25

* تعمم باللغة التي قدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

أولا - مقدمة

ألف - الولاية

1 - في 18 تشرين الأول/أكتوبر 2024، اتخذ مجلس الأمن القرار 2752 (2024) الذي جدد فيه نظامَ الجزاءات المفروض على هايتي الذي يتألف من حظر للأسلحة وحظر للسفر وتجميد للأصول ضد الأفراد و/أو الكيانات الذين تحددهم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2653 (2022) بشأن هايتي. باعتبارهم مسؤولين عن أعمال تهدد السلام والأمن والاستقرار في هايتي أو باعتبارهم متواطئين أو مشاركين في هذه الأعمال، سواء بصورة مباشرة أم غير مباشرة. وحاليا، تتضمن قائمة الجزاءات أسماء سبعة أفراد[1].

2 - ومدد مجلس الأمن ولاية فريق الخبراء، بصيغتها المحددة في الفقرة 21 من القرار 2653 (2022)، لمدة 13 شهرا اعتبارا من تاريخ اتخاذ القرار 2752 (2024)، وقرر كذلك أن تنطبق هذه الولاية أيضا فيما يتعلق بالتدابير المفروضة بموجب القرارين 2700 (2023) و 2752 (2024).

3 - ويُقدَّم هذا التقرير المرحلي عملا بالفقرة 10 من القرار 2752 (2024) وهو يغطي التحقيقات التي أجريت حتى 17 شباط/فبراير 2025.

باء - المنهجية

4 - يجري فريق الخبراء تحقيقاته بطريقة مهنية وتقنية، ملتزما في ذلك بمبادئ الشفافية والموضوعية والحياد والاستقلالية. وأساليب عمل الفريق متوافقة تماما مع أفضل الممارسات، على النحو الذي أوصى به الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات (انظر S/2006/997). وشدد الفريق بوجه خاص على الشفافية واستخدام المصادر الموثوقة، بما في ذلك الأدلة المستندية، والمصادر المستقلة التي يمكن التحقق منها، وعلى إتاحة فرصة الرد (انظر S/2024/704، المرفق 1). ويحرص الفريق أشد الحرص، إذا استلزم الأمر ذلك، على عدم الكشف عن أي معلومات محدِّدة للهوية بغية حماية المصادر في ضوء المستويات الشديدة من انعدام الأمن في هايتي.

5 - وتلقى فريق الخبراء ورئيس اللجنة، بعد نشر عدة تقارير للفريق، معلومات قدمتها من تلقاء نفسها طائفةٌ من الجهات المذكورة في التقارير، كما تلقيا معلومات بشأن تلك الجهات. وراجع الفريق الوثائق ووافى اللجنة بها وبملاحظاته.

6 - وقام فريق الخبراء، منذ تشرين الأول/أكتوبر 2024، ببعثات لتقصي الحقائق في هايتي (بورت أو برنس) والجمهورية الدومينيكية (سانتو دومينغو وداخابون وبّديرناليس)، وهو ممتن للدعم الذي تلقاه من السلطات الوطنية المعنية، ومن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي وأفرقة الأمم المتحدة القطرية والجهات غير الحكومية الناشطة في الميدان. وأثر الوضع الأمني في هايتي الذي أخذ في التدهور بشدة مرة أخرى منذ منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2024 في قدرة الفريق على إجراء بعض التحقيقات الميدانية. ويأمل الفريق أن يستطيع السفر إلى هايتي حالما يسمح الوضع بذلك.

(1) انظر https://main.un.org/securitycouncil/en/sanctions/2653/materials/summaries.

7 - والتقى الفريق، خلال زيارته لهايتي في تشرين الأول/أكتوبر 2024، بممثلين عن مؤسسات الدولة الهايتية، بما في ذلك المجلس الرئاسي الانتقالي، وممثلين عن الحكومة السابقة، والشرطة الوطنية الهايتية، وإدارة الجمارك العامة، والقوات المسلحة الهايتية، والمؤسسات المالية، ووحدات مكافحة الفساد، بالإضافة إلى سياسيين وجهات من القطاع الخاص، ومنظمات المجتمع المدني، وأفراد يعيشون في المناطق التي تسيطر عليها العصابات وآخرين من ضحايا العنف المرتبط بالعصابات، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني. والتقى الفريق أيضا بممثلين عن مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ووكالات الأمم المتحدة الإنسانية، ودبلوماسيين من بعثات متنوعة، وقائد البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني. وزار الفريق موقعَين للنازحين داخلياً.

8 - ووجّه الفريقُ مجموعة من الطلبات إلى الدول الأعضاء التمس فيها الحصول على معلومات. ويعرب الفريق عن شكره للدول الأعضاء التي استجابت لطلباته، ويؤكد مرة أخرى على الأهمية الحاسمة لهذه المعلومات في دعم عمله.

جيم - تنفيذ نظام الجزاءات

9 - بذل فريق الخبراء جهودا كبيرة، خلال زيارته لهايتي، لتوعية السلطات الهايتية بأحكام نظام الجزاءات، ولرصد مدى تطبيق النظام. ولاحظ الفريق من خلال هذا التواصل نقصاً عاماً في الوعي بنظام الجزاءات وبعض التردد في تنفيذه لدى بعض السلطات الهايتية. وبالإضافة إلى ذلك، واستنادًا إلى ما قاله مسؤولون من المؤسسات الحكومية المعنية للفريق، لا تطبق تدابير تجميد الأصول وحظر السفر بفعالية في هايتي. وأُبلغ الفريق أنه بعد إدراج بروفان فيكتور (HTi.006) في قائمة الجزاءات، قام مصرفان هايتيان بتجميد ثلاثة من حساباته في المجموع، وكان واحد منها حسابا نشطا واثنان غير نشطين، وكان مجموع المبالغ المودعة فيها مجتمعةً يقل عن 300 دولار. ويرى الفريق أن بروفان فيكتور ربما نقل أصوله و/أو حوّل ملكيتها قبل أن تُجمد تلك الحسابات. وتجدر الإشارة إلى أن السلطات الهايتية ألقت القبض على بروفان فيكتور في 12 كانون الثاني/يناير 2025 بتهمة التواطؤ مع عصابات في مقاطعة أرتيبونيت.

10 - وعرض فريق الخبراء أيضا تقديم دعمه إلى مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي في تنفيذ مقتضيات الفقرة 15 من قرار مجلس الأمن 2743 (2024) التي حُثَّ فيها هذا المكتب على دعم السلطات في التوعية بحظر توريد الأسلحة.

11 - وفي تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وجّه الفريق رسالة إلى الدول الأعضاء التي يرجح أن يكون لمواطني هايتي أصول فيها و/أو يرجح أنهم يسافرون إليها، بما في ذلك هايتي والجمهورية الدومينيكية والولايات المتحدة الأمريكية، للاستفسار عن إمكانية تحديد الأصول التي يملكها الأفراد الخاضعون للجزاءات ثم تجميدها. ولم يرد ردٌّ من هايتي والولايات المتحدة حتى تاريخه، بينما ردّت السلطات الدومينيكية قائلة إنها لم تتمكن، بعد البحث، من تحديد أي حسابات مصرفية أو أصول ثابتة أو كيانات تجارية مسجلة بأسماء أي فرد من الأفراد السبعة الخاضعين حاليا لجزاءات الأمم المتحدة. وأكدت السلطات الدومينيكية أيضا أنها لم تسجل دخول أي فرد من الأفراد الخاضعين للجزاءات إلى أراضيها منذ إدراجهم في قائمة الجزاءات.

حظر توريد الأسلحة

12 - لا يزال معظم المسؤولين العاملين في المؤسسات في هايتي الذين التقى بهم فريق الخبراء والذين يُتوقع منهم تطبيق حظر توريد الأسلحة غير مدركين لأحكامه الدقيقة. ولا يزال إنفاذ حظر توريد الأسلحة محدودًا جدا بسبب نقص الموارد في وكالات الجمارك وغيرها من وكالات إنفاذ القانون. كما أن عدم إمكانية وجود هذه الوكالات في معظم نقاط الدخول والخروج جواً وبحراً وبراً يحول دون التنفيذ الفعال للحظر (انظر أحدث تقرير نهائي للفريق، S/2024/704). ولم يُبلَّغ رسميًا عن أي مضبوطات للأسلحة أو الأعتدة المتصلة بها في نقاط الدخول منذ تقديم فريق الخبراء ذلك التقرير في آب/أغسطس 2024.

13 - وناقش فريق الخبراء، خلال زياراته للمنطقة، الجهود المبذولة من السلطات الوطنية لتنفيذ حظر توريد الأسلحة والتحديات المواجهة في هذا الصدد. وبعث الفريق أيضا رسائل رسمية إلى هايتي والولايات المتحدة والجمهورية الدومينيكية طلبا لمزيد من المعلومات عن إنفاذ أحكام الحظر. وتلقى الفريق معلومات من الجمهورية الدومينيكية.

دال - تطور الحالة السياسية والأمنية

14 - على الرغم من انتهاء المجلس الرئاسي الانتقالي من تشكيل المجلس الانتخابي المؤقت في كانون الأول/ديسمبر 2024 والمشاورات الإقليمية الجارية التي تقوم بها اللجنة التوجيهية للمؤتمر الوطني، لم تشهد الفترة المشمولة بالتقرير إلا تقدماً محدوداً جدا في تنفيذ خريطة الطريق لتنظيم الانتخابات الوطنية والاستفتاء الدستوري وفي تحقيق الأمن في البلاد.

15 - وتناقصت ثقة الجمهور في مآل المرحلة الانتقالية إلى حد كبير بسبب التنازع داخل هياكل الحكم الانتقالية. فقد بلغت حدة الخلافات بين رئيس الوزراء آنذاك غاري كونيل والمجلس الرئاسي الانتقالي، ومنها الخلافات على تقسيم المهام ومسألة أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي الثلاثة المتهمين بالفساد، ذروتها بتعيين أليكس ديديي فيس - إيمي ليخلُف السيد كونيل في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

16 - ولا تعرض الطموحات السياسية المتنافسة استقرار البلاد للخطر الشديد من خلال حالة الجمود التي تتسبب فيها فحسب، بل تُفسد أيضا سير العمل الأساسي للمؤسسات من خلال استغلال الانقسامات. فعلى سبيل المثال، زادت المصالح السياسية المتنافسة من حدة التوترات على صعيد قيادة الشرطة الوطنية الهايتية منذ كانون الأول/ديسمبر 2024، وازدادت بذلك العراقيل أمام قدرة الشرطة على التصدي لعنف العصابات[2].

17 - وفي هذا السياق، استغلت العصابات الاضطرابات السياسية وتدابير الدولة غير المنظمة في مجابهة الأزمة الأمنية من خلال شنّ هجمات منسقة أسفرت عن توسيع رقعة سيطرتها لتشمل مناطق جديدة، وعن إغلاق المطار الدولي ومنافذ رئيسية أخرى، وتدمير مرافق طبية أساسية (انظر الفرعين ثانيا وثالثا). ومارست العصابات ضغوطًا إضافية على السلطات بدعوتها إلى إقالة المجلس الرئاسي الانتقالي ومواصلتها مهاجمة المؤسسات الرئيسية، بما في ذلك القصر الوطني. ودُعمت الهجمات الأخيرة التي استهدفت مناطق من آخر المناطق الخالية من العصابات في بورت أو برنس من طرف جهات تسعى إلى إثارة المزيد من الاضطرابات وزعزعة الاستقرار خدمةً لمصلحتها السياسية.

(2) مقابلات مع مصادر سرية، 2025.

18 - وزاد جيمي شـيريزييه (HTi.001)، الذي هو أحد الأفراد الخاضـعين للجزاءات ومن أكثر قادة تحالف فيف أنسانم صخبًا، من استخدام خطاب سياسي لتبرير العنف الذي ترتكبه العصابات، بل أسّس حزب فيف أنسـانم. وفي حين تهدف هذه الاسـتراتيجية إلى تأمين الشـرعية وزيادة توطيد السـلطة، فإن الأجندات السياسية للعصـابات، ما عدا السعي إلى تأمين العفو عن جرائمها وتحقيق مكاسب اقتصـادية، أجنداتٌ محدودة. ولا يزال تحالف فيف أنسـانم منظمة إجرامية عنيفة ترتكب انتهاكات فظيعة لحقوق الإنسان يوميا (انظر الفرع ثالثا). وفي حين يعتبر البعض أن التعامل مع زعماء العصابات شر لا بد منه للتصدي لأعمال العنف المسلح، يظل إيجاد النهج الصحيح للقيام بذلك إشكالية مطروحة أمام السلطات لأن التحاور مع الجهات الإجرامية العنيفة ينطوي على مخاطر كبيرة تتمثل في الاعتراف السـياسـي بها ودعم الإفلات من العقاب.

19 - وفي ظل ضـعف قدرات الشـرطة الوطنية الهايتية، والحاجة إلى ترميم القوات المسـلحة الهايتية، ومحدودية نشاط البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني على الأرض على الرغم من قدوم ضباط إضافيين وعتاد إضـافي، سـتظل العصـابات هي المُسـيطرة ما لم يُقدَّم دعم دولي أقوى. وفي 21 تشـرين الأول/أكتوبر 2024، طلب رئيس المجلس الرئاسـي الانتقالي في رسـالة وجهها إلى الأمين العام تحويل تلك البعثة إلى عملية حفظ سـلام تابعة للأمم المتحدة. وبناء على طلب مجلس الأمن (S/2024/868)، أوفد الأمين العام بعثة تقييمية لتقدِّم خيارات بشأن الدور المحتمل الذي يمكن أن تضطلع به الأمم المتحدة في المستقبل.

ثانيا - ديناميات العصابات

20 - أصـبحت العصـابات أكثر عدوانية خلال الفترة المشـمولة بالتقرير، حيث ارتكبت مذابح في بورت أو برنس ومقاطعة أرتيبونيت. وكثف تحالف فيف أنسانم هجماته المنسقة، لا سيما ضد معاقل من بين آخر المعاقل الحرة في العاصـمة، ومنها بلديّة بيتيون فيل وبلديّة كينسـكوف، في ظل ردّ محدود جدا من الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني.

21 - وفي حين يوفّر التوسع في السيطرة على الأراضـي مصـادر إيرادات إضـافية للعصـابات ويمنحها قدرة تفاوضـية، تُدعَم هذه الهجمات أيضـا من أفراد يحاولون زعزعة الاسـتقرار في مرحلة الانتقال السـياسـي لتحقيق أهدافهم السياسية الشخصية.

ألف - توسع سيطرة العصابات على الأراضي ومحدودية تصدي الأجهزة الأمنية لها

22 - أدت الموجة الجديدة من الهجمات المنسقة التي بدأها تحالف فيف أنسانم في منتصف تشرين الأول/أكتوبر 2024[3]، وما تلاها من استيلاء على حي سولينو (بلديّة بورت أو برانس) في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2024 (انظر S/2023/674 و S/2024/704)، إلى امتداد أعمال عنف العصـابات إلى مناطق أخرى في بلديّتَي بورت أو برانس ودلما.

(3) بدأت الموجة الجديدة من الهجمات مباشـرةً بعد أن قادَ غي فيليب (انظر S/2024/253 و S/2024/704) مظاهرات في يوم 17 تشرين الأول/أكتوبر 2024، الذي يصادف الذكرى الـ 218 لوفاة الزعيم الثوري جان جاك ديسالين، لدعوة السكان إلى التسلح والإطاحة بالنظام الحالي.

23 - وعلى سبيل المثال، مكّنت سيطرة تحالف فيف أنسانم على الأراضي في حيّ سولينو عصابات منها عصابة دلما 6 (التي يتزعمها جيمي شيريزييه المعروف باسم "باربيكيو") وعصابة ليزارجنتان (التي يتزعمها كيمبس سانون المعروف باسم "كيمبس") وعصابة سيمون بيلي (التي يتزعمها دجوما ألبير المعروف باسم "دجوما") من السيطرة على جزء من الطريق المؤدي للمطار[4] في بلدية دلما في أواخر تشرين الأول/أكتوبر 2024. وقامت تلك العصابات منذئذ بشن هجمات في المنطقة، ومن بين ما قامت به نهبُ مستودعات شركات خاصة وإضرام النيران فيها. وما تسعى إليه هذه العصابات هو الوصول إلى أحياء الطبقة المتوسطة، مثل منطقة دلما العليا القريبة لإدرار المزيد من الدخل من أنشطتها الإجرامية[5]. وفي 25 شباط/فبراير 2025، شنّت عصابة دلما 6 وعصابة ليزارجنتان هجومًا جديدًا على منطقة دلما 30 للاقتراب من منطقة دلما العليا. وقتلت العصابتان العديد من السكان، ومنهم ضابطان من القوات المسلحة الهايتية، وأصابتا آخرين عديدين بجروح (انظر الفرع ثالثا-باء)[6].

24 - ومنطقة دلما العليا وبلديّة بيتيون فيل وبلديّة كينسكوف من آخر المناطق في العاصمة التي لا تخضع لسيطرة العصابات، وهي تضم العديد من الشركات والبنوك والمساكن. وتسعى العصابات باستهدافها هذه المناطق إلى توسيع رقعة الأراضي التي تسيطر عليها لتزيد من إيراداتها من عمليات الخطف وابتزاز الكيانات التجارية. وتستهدف العصابات منذ أواخر كانون الثاني/يناير 2025 بلديّة كينسكوف الجبلية القريبة في إطار استراتيجية أوسع تهدف إلى السيطرة على بلديّة بيتيون فيل حيث تقع مقار مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي ووكالات الأمم المتحدة والبعثات الدبلوماسية والفنادق - (انظر الفرع ثانيا).

25 - ولا تزال بلديّة كينسكوف مصدرا مهما للمنتجات الزراعية في هايتي ولها أهمية استراتيجية باعتبارها طريقا بديلا مهما يربط بين المقاطعة الغربية والجنوب الشرقي ويمكّن من تجنب الطريق الوطني رقم 2 الذي تسيطر عليه العصابات. وتستمر العصابات في خنق بورت أو برنس من خلال قطع ممر آخر بالغ الأهمية على الأشخاص والبضائع والمساعدات الإنسانية. فعلى صعيد البر، تُحكم العصابات قبضتها على الطرق الرئيسية التي تربط العاصمة بالمقاطعات الأخرى. وعلى صعيد البحر، لدى العصابات نفوذ كبير على خليج العاصمة من منطقة غريسييه في الجنوب إلى بلديات أركاييه[7] في الشمال، بما في ذلك لأغراض تهريب المخدرات[8]. أما على صعيد الجو، فقد أدى إطلاق النار على طائرات تجارية من طرف عصابة 400 ماؤزو (التي يتزعمها أحد الأفراد الخاضعين للجزاءات وهو جوزيف ويلسون المعروف باسم "لانمو سان جو" - HTi 004) وعصابة شين ميشان (التي يتزعمها كلودي سيليستين المعروف باسم "شين ميشان") في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، إلى إغلاق المطار الدولي الرئيسي في البلد للمرة الثانية خلال ذلك العام.

(4) المنطقة الممتدة من كارفور أيروبورت إلى مدخل حيّ سيمون بيلي الذي يبعد بحوالي كيلومتر عن المطار الدولي.

(5) مقابلات مع محلل لشؤون العصابات، شباط/فبراير 2025.

(6) المصدر نفسه.

(7) لدى عصابات مثل عصابة 5 سيغوند قدراتٌ بحريةٌ (انظر S/2023/674)، بما في ذلك قوارب وزلاجات مائية، تستخدمها لارتكاب أنشطة إجرامية في البحر (مثل عمليات الاختطاف وتهريب المخدرات والأسلحة ودعم العصابات المتحالفة معها بالأسلحة والرجال لشن هجمات).

(8) سبق أن أبلغ فريق الخبراء بعدة حالات تهريب للمخدرات، ويواصل تحقيقاته في هذا الصدد.

26 - وفي ظل أعمال العنف الشديد التي ترتكبها العصابات، فشلت الحكومة والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني في التصدي لهذه الحالة بفعالية. فمنذ تشرين الأول/أكتوبر 2024، ارتُكبت أربع مذابح على الأقل أسفرت عن مقتل أكثر من 500 شخص (انظر الفرع ثالثا-باء)، ولم تتدخل الشرطة الوطنية الهايتية أو أي سلطة لمنعها. وعلى سبيل المثال، لم تنتشر الشرطة في بلديّة كينسكوف إلا بعد ساعات من انطلاق المذبحة في 27 كانون الثاني/يناير 2025 على الرغم من الإنذارات المبكرة التي وجهت إلى السلطات العامة قبلئذ (انظر الفرع ثانيا).

27 - وطرحت الهجمات المتزامنة التي شنت في عدة بلديات في المقاطعة الغربية (بما في ذلكأركاييه، كارفور، سيتي سولاي، كروا دي بوكيه، ديلما، غانثييه، غريسييه، كينسكوف، مونروي، بيتيون فيل، بورت أو برانس، تابار) ومقاطعة أرتيبونيت (لا سيما بيتيت ريفيير دو لارتيبونيت) تحدياً كبيراً أمام قدرة قوات الأمن على التصدي لها، سواء من حيث التخطيط الاستراتيجي أو تنسيق العمليات[9]. ففي الوقت الذي كانت فيه كينسكوف مركز معظم أعمال العنف على سبيل المثال، واصلت العصابات أيضا استهداف القصر الوطني، وقامت في 13 شباط/فبراير 2025 بإضرام النار في المستشفى العام في وسط مدينة بورت أو برنس (انظر المرفق 3-4)[10]. وفي اليوم نفسه، قامت عصابة 400 ماؤزو، انتقاما من السلطات التي حظرت كرنفالها، بقتل 21 شخصا في كروا دي بوكيه اتهمتهم بأن لهم صلات بالشرطة الوطنية الهايتية. وتواصلت الأعمال الانتقامية على أيدي عصابة 400 ماؤزو، حيث أضرم أفرادها النار في منازل وأعدموا سكانا في بلدية تابار في 24 شباط/فبراير 2025 (انظر الفرع ثالثا-باء)[11]. وفي ظل هذا الوضع، تواصل العصابات توسيع أنشطتها الإجرامية وسيطرتها على الأراضي في مأمن من العقاب.

باء - هجمات تحالف فيف أنسانم للسيطرة على ما تبقى من مناطق خالية من العصابات في بورت أو برنس

28 - في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حاولت بعض العصابات من تحالف فيف أنسانم (غراند رافين، 5 سيغوند، ليزارجنتان، لا سالين، دلما 6، كراش ديف، كراز باريه) غزو بلديّة بيتيون فيل. لكن الشرطة الوطنية الهايتية صدّتها بدعم من السكان، حيث قتلوا حوالي 90 فردا من أفراد تلك العصابات (من بينهم طفلان يبلغان من العمر 13 عاما). وتناثرت الجثث المشوهة والمحترقة في الشوارع في مشهد يجسد فظاعة المذبحة. وكان جيمي شيريزييه المعروف باسم "باربيكيو" قد توعّد قبل ساعات من الهجوم باستهداف الفنادق في بيتيون فيل التي تستضيف أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي واصفًا إياهم بالقلة الحاكمة. وطالب أيضا باستقالة أعضاء هذا المجلس قائلا إن تحالف فيف أنسانم سيستخدم كل موارده لإزاحة أعضاء المجلس عن السلطة[12].

29 - وأحبطت الشرطة ومجموعات الدفاع عن النفس المحلية محاولات أخرى لاختراق بيتيون فيل عبر الأحياء الجنوبية (كارغو، وبيرنيه، وفيفي ميتشل) في أواخر عام 2024، وعبر الأحياء الشمالية

(9) مقابلات مع محلل سياسي ومصادر سرية، شباط/فبراير 2025.

(10) مقابلة مع ضابط حكومي يعمل في عمليات مكافحة العصابات، شباط/فبراير 2025.

(11) مقابلة مع محلل لشؤون العصابات، شباط/فبراير 2025.

(12) مقاطع فيديو محفوظة لدى الفريق، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(تارا، وماكاكو) في أوائل كانون الثاني/يناير 2025. ثم شنت عصابات من تحالف فيف أنسانم (غراند رافين، و 5 سيغوند، وتي بوا) في 27 كانون الثاني/يناير 2025 هجومًا كبيرًا على التجمعات الجبلية في كينسكوف وكارفور المجاورة في محاولة منها لتطويق بلدية بيتيون فيل.

30 - ووفقًا لأقوال السكان، كان أفراد العصابات منتشرين، في وقت إعداد هذا التقرير، في أكثر من 40 بؤرة في منطقة كينسكوف، وأقاموا قواعد مؤقتة في كليمنصو وكارفور بيت وبوا دافريل (عصابات غراند رافين وتي بوا و 5 سيغوند)، وفي فورسي (عصابتا 400 ماؤزو وكراز بارييه). ونُهبت المنازل وحُرقت وقُتل السكان والماشية في العديد من المناطق. وأفاد الشهود بأن الاعتداءات مخطط لها منذ فترة طويلة. فقد بدأ أفراد العصابات بالتسلل إلى منطقة كينسكوف عبر المناطق المجاورة. وارتفعت أعدادهم في غضون أيام قليلة من بضع عشرات إلى ألف فرد حسب ماقاله السكان المحليون، ولكن يصعب تحديد عددهم بدقة[13].

31 - وعلى الرغم من العديد من الإنذارات المبكرة، لم تنتشر الشرطة الوطنية الهايتية إلا بعد خمس ساعات من بدء الهجمات، وبعد أن لقي 24 من السكان حتفهم واحترق ما يقرب من 70 مسكنًا[14]. وفي منتصف شباط/فبراير 2025، كانت وحداتٌ متخصصة من الشرطة وقواتُ البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لا تزال متمركزة في بعض المناطق، لكن كان من الصعب الوصول إلى العديد من القطاعات المجتمعية بسبب الطرق الجبلية غير المعبدة. وتفتقر قوات الأمن إلى المروحيات والمركبات الصالحة لجميع التضاريس والدراجات النارية والطائرات المسيّرة. وقد حاولت مبادرة أمنية مجتمعية يشارك فيها السكان تعزيز التصدي الأمني بالتنسيق مع الشرطة[15].

32 - ووفقًا لمصادر حكومية وأفراد على دراية بعمليات العصابات، يدعمُ عدد من الشخصيات السياسية والأمنية الهجمات سعيا لإحكام القبضة على السلطة باستخدام العصابات[16]. وتدعم هذه الجهات جهود تحالف فيف أنسانم سعيا منها أيضا للتمويه والتستر على التحالف الإجرامي بأجندة سياسية انتهازية. فالعصابات تسعى بهذه التحالفات إلى تأمين مستقبلها وتمكينها من مواصلة أنشطتها في مأمن من العقاب. أما بالنسبة للسياسيين، فالتحالفات وسيلة لكسب التأييد الانتخابي في العديد من المناطق حيث سيطرة العصابات راسخة، وذلك في إطار استعدادهم لأي انتخابات مقبلة[17]. وأشارت مصادر أيضا إلى إمكانية سيطرة تحالف فيف أنسانم على السلطة بالقوة مدعومًا بجهات سياسية وأمنية. ويفسر ذلك الهجمات المتكررة على القصر الوطني التي سبق أن أبلغ بها فريق الخبراء (انظر S/2024/704).

33 - وكان الوضع لا يزال شديد التوتر في وقت كتابة هذا التقرير. وإذا لم تتمكن الحكومة من منع سقوط منطقة كينسكوف، فسيشكّل ذلك انتصارًا كبيرًا لتحالف فيفا أنسانم في سعيه للتقدُّم نحو بلديّة بيتيون فيل التي تظل مهددة من عدة جبهات. ففي منتصف شباط/فبراير 2025، هاجمت عصابة كراز بارييه الضواحي الشرقية لهذه البلدية (ميتيفيه، ودوكو، وميوت، وروت دي فرير، ومحيط كلية الشرطة

(13) مقابلات مع السكان، شباط/فبراير 2025.

(14) مصدر سري، شباط/فبراير 2025.

(15) مقابلات مع السكان، شباط/فبراير 2025.

(16) مقابلات مع مصادر سرية، شباط/فبراير 2025.

(17) مقابلات مع محلل لشؤون العصابات ومحلل سياسي وفرد يعمل على قضايا متعلقة بالعصابات، شباط/فبراير 2025.

الوطنية)[18]، بينما أشاعت عصابة غراند رافين الرعب في مرتفعات كارفور فوي، وهي منطقة استراتيجية من شأنها تمكين العصابات من بسط نفوذها باتجاه بلدية بيتيون فيل[19].

ثالثا - الأعمال التي تنتهك القانون الدولي لحقوق الإنسان أو تشكّل انتهاكات لحقوق الإنسان

ألف - معلومات عامة عن انتهاكات حقوق الإنسان[20]

34 - يستمر تفشي انتهاكات حقوق الإنسان في هايتي. فقد شهد عام 2024 أكثر من 342 7 حالة قتل، بما في ذلك مقتل 281 6 رجلا و 117 فتى و 884 امرأة و 60 فتاة. ووقع أكثر من 660 3 جريمة من جرائم القتل هذه في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2024. واختُطف كذلك أكثر من 017 2 مواطنا هايتيا، منهم 249 1 رجلا و 44 فتى و 687 امرأة و 37 فتاة.[21]

35 - وقُتل في عام 2024 ما لا يقل عن 423 شخصًا في خضم الهجمات الغوغائية المعروفة باسم "بوا كالي" (انظر S/2023/674)، وارتكبت مجموعاتٌ من مجموعات الدفاع عن النفس العديد من هذه الهجمات، ويعكس ذلك تردّي الوضع إلى الحدّ الذي أصبحت فيه المجتمعات المحلية تطبق العدالة بنفسها[22].

باء - الهجمات العشوائية المرتكبة من قبل العصابات ضد السكان[23]

36 - في 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024، شنّ أحد الخاضعين للجزاءات، وهو لوكسون إيلان (HTi.007) الذي يتزعّم عصابة غران غريف، هجمات على بوّن سوندي في بلدية سان مارك (مقاطعة أرتيبونيت) أسفرت عن مقتل حوالي 100 شخص وإصابة 16 آخرين[24]. وسُجل ارتكاب خمس

(18) تقرير شرطة الأمم المتحدة، شباط/فبراير 2025.

(19) مقابلة مع محلل لشؤون العصابات، شباط/فبراير 2025.

(20) انظر أيضا المرفق 3 بشأن انتهاكات حقوق الإنسان الأخرى.

(21) بيانات شرطة الأمم المتحدة. في 7 كانون الثاني/يناير 2025، أبلغت وكالات الأمم المتحدة بأن أعمال عنف العصابات في هايتي أسفرت منذ كانون الثاني/يناير 2024 عن مقتل حوالي 601 5 شخص وإصابة 212 2 آخرين واختطاف 494 1 شخصا. انظر: https://news.un.org/en/story/2025/01/1158781. ترجع الاختلافات في الأرقام المبلغ عنها إلى اختلاف المنهجيات المستخدمة باختلاف الوكالات. ويستخدم فريق الخبراء البيانات المقدمة من وحدة الشرطة والمؤسسات الإصلاحية بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي.

(22) بيانات شرطة الأمم المتحدة. وفقًا لقسم حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، وقعت في عام 2024 حالات إعدام غوغائي أُعدم فيها ما لا يقل عن 596 شخصًا (516 رجلًا و 62 امرأة و 18 طفلًا). انظر: https://binuh.unmissions.org/sites/default/files/human_rights_quarterly_report_-_october-december_2024_-_en.pdf.

(23) انظر أيضا الفرع ثانيا بشأن ديناميات العصابات.

(24) قسم حقوق الإنسان بمكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي. انظر: https://binuh.unmissions.org/sites/default/files/human_rights_quarterly_report_-_october-december_2024_-_en.pdf، وكذلك: https://reliefweb.int/report/haiti/pont-sonde-massacre-marks-surge-gran-grifs-deadly-campaign-artibonite-acled-insight.

حالات اغتصاب على الأقل، إحداها اغتصاب لقاصر[25]. ودفعت المذبحة أكثر من 000 6 شخص للفرار من منازلهم (انظر المرفق 4).

37 - وأدى الهجوم على بوّن سوندي إلى اندلاع أعمال عنف بين أفراد العصابات ومجموعات الدفاع عن النفس وأفراد غير منظمين من المجتمع المحلي. وفي 11 كانون الأول/ديسمبر 2024، قتلت عصابة غران غريف 70 شخصًا في بيتيت ريفيير دو لارتيبونيت بعد أن قامت مجموعة من مجموعات الدفاع عن النفس بإعدام 39 شخصًا، بتهمة التواطؤ مع العصابة، في 9 و 10 كانون الأول/ديسمبر 2024 (انظر المرفق رقم 6)[26].

38 - وفي الفترة من 11 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، هاجمت عصابات من تحالف فيف أنسانم عدة مواقع في منطقة بورت أو برنس الحضرية الكبرى، مثل بيرنيه ونازون وفيفي ميتشل، في محاولة لغزو دلما وبيتيون فيل. وردا على ذلك، أقام السكان المحليون ومجموعات الدفاع عن النفس حواجز وأعدموا أفرادا بدعوى أنهم من أفراد العصابات. وأدت أعمال العنف إلى مقتل ما لا يقل عن 220 شخصًا وإصابة 92 آخرين بجروح[27] ونزوح ما يقرب من 000 41 شخص من السكان. وفي شهر تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وحده، أجبرت أعمال عنف العصابات في بورت أو برنس والمناطق المحيطة بها أكثر من 000 40 شخص على الفرار (انظر المرفق 5).

39 - وفي الفترة من 6 إلى 11 كانون الأول/ديسمبر 2024، دبّر زعيم عصابة وارف جيريمي المسمّى مونيل فيليكس (والمعروف باسم "ميكانور") مذبحةً في منطقة وارف جيريمي في بلدية سيتي سولاي قُتل فيها ما لا يقل عن 207 أشخاص (134 رجلاً و 73 امرأة ومعظمهم من كبار السن) (انظر المرفق 1)[28]. وبُرِّر الهجوم بأن الضحايا سحرةٌ لعنوا ابن ميكانور[29].

40 - وفي الفترة من 26 إلى 29 كانون الثاني/يناير 2025 وحتى وقت كتابة هذا التقرير، شنّت عصابات تحالف فيف أنسانم[30] هجمات متعددة في منطقة كينسكوف (المقاطعة الغربية) جنوب بورت أو برنس بهدف السيطرة على المنطقة وتأمين سبل الوصول إلى الجزء الجنوبي الشرقي من البلاد.

---

(25) مقابلات مع مصدر سري ومع اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان، تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(26) مكتب الأمم المتحدة المتكامل في هايتي، "التقرير الفصلي عن حالة حقوق الإنسان في هايتي" (تشرين الأول/أكتوبر - كانون الأول/ديسمبر 2024).

(27) انظر: https://reliefweb.int/report/haiti/united-nations-integrated-office-haiti-report-secretary-general-enarruzh-s202528.

(28) انظر: https://reliefweb.int/report/haiti/haiti-flash-report-23-december-2024-207-people-executed-wharf-jeremie-gang-port-au-prince.

(29) انظر: https://binuh.unmissions.org/en/united-nations-investigation-report-wharf-j%C3%A9r%C3%A9mie، ومقابلات أجراها فريق الخبراء مع مصادر سرية، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(30) عصابة كريسلا الناشطة في تي بوا هي التي نفذت الهجمات وفقًا لتقرير إخباري. انظر: https://ayibopost.com/kenscoff-under-attack-heartbreaking-accounts-from-witnesses-who-lived-through-the-horror/. وفقًا لمنظمة من منظمات حقوق الإنسان، شارك فرانتزي فالمي المعروف باسم "ديدي"، وأندريسان دينو، وبيير فيس أورفيل، ولوسنر دينو، ومونتكلير، وفيتو في تلك الهجمات. انظر: www.fjkl.org.ht/rapports/massacre-de-kenscoff-la-fondasyon-je-klere-fjkl-denonce-la-desinvolture-et-le-cynisme-du-conseil-presidentiel-de-transition-cpt. مقابلة مع ناشط في مجال حقوق الإنسان، كانون الثاني/يناير 2025.

وفي حين يصعب تحديد العدد الكامل لضحايا المجزرة، يقدّر أن عدد من قتلوا حتى وقت كتابة هذا التقرير يتراوح بين 90 و 150 شخصًا[31]. وأسفرت أعمال العنف عن تدمير أكثر من 100 مسكن ونزوح 139 3 شخصا (انظر المرفق 7).

41 - وفي 24 شباط/فبراير 2025، قُتل ما لا يقل عن 22 شخصًا، منهم ثماني نساء وثلاثة فتيان، على يد عصابة 400 ماؤزو في حي تابار 27 الذي يقع في بلدية تابار[32].

42 - وفي 25 شباط/فبراير 2025، قُتل ما لا يقل عن 23 شخصًا رميا بالرصاص على يد عصابة دلما 6 وعصابة ليزارجنتان في حي دلما 30 الذي يقع في بلدية دلما. ومن الضحايا جنديان من القوات المسلحة الهايتية كانا خارج أوقات الخدمة[33].

جيم - بلوغ عدد النازحين داخلياً مستوى قياسيا

43 - أدى تصاعد العنف في عام 2024 إلى نزوح حوالي 000 041 1 فرد، وهذا عدد يفوق بثلاثة مرات العدد المبلغ عنه في عام 2023[34] وهو 000 315 فرد. وفي كانون الثاني/يناير 2025، أبلغت منظمة الأمم المتحدة للطفولة عن زيادة بنسبة 50 في المائة تقريبا في عدد الأطفال النازحين في هايتي منذ أيلول/سبتمبر 2024، حيث بلغ معدل الأطفال النازحين أكثر من طفل واحد من كل ثمانية أطفال وأصبح عددهم يفوق نصف مجموع النازحين[35].

44 - وتواصل عدة دول أعضاء ترحيل المواطنين الهايتيين من أراضيها، مما يزيد من عدد النازحين داخلياً في هايتي (انظر المرفق 8). ويفتقر العديد من المرحَّلين إلى الموارد اللازمة للعودة إلى مجتمعاتهم الأصلية، ولا تستطيع الغالبية العظمى العودة إلى ديارها بسبب تفشي انعدام الأمن. وفي العديد من الحالات، تكون مجتمعاتهم الأصلية قد نزحت، مما يجعلهم بلا مكان يعودون إليه.

45 - وتستمر الأزمة المتعددة الأبعاد في هايتي في إجبار الناس على الفرار، مما يجعلهم عرضة للمهربين. ويواصل فريق الخبراء تحقيقاته في تهريب المهاجرين، مع التركيز على طرق التهريب المستجدة والجهات الرئيسية المنخرطة فيه[36].

(31) مقابلة مع مصدر سري، شباط/فبراير 2025؛ وتقرير سري، شباط/فبراير 2025؛ وتقرير منظمة Fondasyon Je Klere (Fondasyon Je Klere)، شباط/فبراير 2025. انظر www.fjkl.org.ht/rapports/massacre-de-kenscoff-la-fondasyon-je-klere-fjkl-denonce-la-desinvolture-et-le-cynisme-du-conseil-presidentiel-de-transition-cpt.

(32) مقابلة مع محلل لشؤون العصابات، شباط/فبراير 2025.

(33) المصدر نفسه.

(34) انظر: https://reliefweb.int/report/haiti/haiti-displacement-triples-surpassing-one-million-humanitarian-crisis-worsens.

(35) انظر: www.unicef.org/press-releases/almost-one-eight-children-internally-displaced-haiti-armed-violence-continues-unicef/.

(36) انظر أيضا المرفق 8.

دال - استخدامُ الشرطة الوطنية الهايتية العشوائي للقوة المميتة وقيامُها بعمليات إعدام خارج نطاق القضاء

46 - أشار فريق الخبراء، منذ تقريره الأول (S/2023/674)، إلى العديد من انتهاكات حقوق الإنسان التي ارتكبها أفراد من الشرطة الوطنية الهايتية. وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، قُتل أكثر من 556 شخصًا خلال عمليات للشرطة، منهم 490 رجلًا و 57 امرأة و 9 أطفال. وأُصيب 215 شخصًا بجروح، منهم 152 رجلًا و 48 امرأة و 15 طفلًا[37]. وحوالي 40 في المائة من المبلَّغ عن مقتلهم أو إصابتهم خلال تنفيذ عمليات لم تكن لهم صلة بالعصابات[38]. وتشكل تلك الحالات أمثلة واضحة على استخدام الشرطة العشوائي للقوة المميتة.

47 - ويساور الفريق القلق إزاء التعاون المتزايد بين بعض الأفراد من قوات الشرطة الوطنية الهايتية ومجموعات الدفاع عن النفس. وفي حين تدعو الدولة إلى تعاون مشروع بين أجهزة إنفاذ القانون والسكان (انظر المرفق 9)، لا يمكنها أن تفوض إلى مجموعات الدفاع عن النفس استخدام القوة المخول حصرا لهذه الأجهزة. وفي العديد من الحالات، ساهم الدعم المقدم من الشرطة، أو قبولها الضمني على أقل تقدير، في حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان[39].

48 - ومن الأمثلة على هذا التواطؤ ما حدث في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 عندما أحبطت الشرطة هجومًا شنته عصابات تحالف فيف أنسانم بهدف التسلل إلى بيتيون فيل. فخلال المعركة التي دارت، قامت مجموعاتٌ من مجموعات الدفاع عن النفس وحشودٌ من السكان بإعدام ما بين 70 و 90 شخصاً مشتبه في انتمائهم للعصابات، ومنهم فتيان[40]. وحدث ذلك على مرأى من بعض ضباط الشرطة[41].

49 - وفي 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، اعترض ضباط شرطة وأفراد من مجموعة للدفاع عن النفس سيارة إسعاف تابعة لمنظمة أطباء بلا حدود في بورت أو برنس. وهددوا العاملين في المجال الإنساني باغتصابهم وقتلهم، وألقوا عليهم الغاز المسيل للدموع، وأهانوهم بأشكال أخرى، وقتلوا في نهاية المطاف اثنين من المرضى الذين كانوا على متن سيارة الإسعاف. وشهدت الأيام التالية المزيد من الاعتداءات من قبل

(37) انظر: https://binuh.unmissions.org/sites/default/files/human_rights_quarterly_report_-_october-december_2024_-_en.pdf.

(38) المرجع نفسه.

(39) انظر: https://news.un.org/en/story/2025/01/1158781. مقابلات مع اثنين من المدافعين عن حقوق الإنسان، كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير 2025.

(40) انظر: S/2025/28؛ وكذلك: https://binuh.unmissions.org/sites/default/files/human_rights_quarterly_report_-_october-december_2024_-_en.pdf؛ ومقابلة مع محلل لشؤون حقوق الإنسان، شباط/فبراير 2025.

(41) مصدر سري، كانون الأول/ديسمبر 2024.

ضباط الشرطة على منظمة أطباء بلا حدود[42]. ونتيجة لذلك، علقت منظمة أطباء بلا حدود أنشطتها لمدة شهر تقريبا[43].

50 - ومن المسائل الأخرى المثيرة للقلق الشديد ارتفاعُ عدد حالات القتل خارج نطاق القضاء المرتكبة من قبل الشرطة. فوحدات الشرطة المتخصصة مسؤولة عن 281 حالة إعدام بإجراءات موجزة (251 رجلاً و 22 امرأة و 8 أطفال) خلال عام 2024[44].

51 - وفي 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أُعدم شاب على يد أفراد من الشرطة في بورت أو برنس بعد أن أوقفوه وطلبوا منه إبراز بطاقة هويته الوطنية ولم يتمكن من فعل ذلك[45].

52 - وفي 7 شباط/فبراير 2025، ألقى ضباط شرطة القبض على ستة مزارعين من بلدية بيتيت ريفيير دو لارتيبونيت، منهم فتى عمره 15 عاما، ثم أعدموهم لاحقا[46].

53 - وفي الفترة من 1 تشرين الأول/أكتوبر إلى 31 كانون الأول/ديسمبر 2024، فتحت المديرية العامة للشرطة 32 تحقيقا وشملت هذه التحقيقات 40 ضابط شرطة، غير أنه يُزعم أن 4 منهم فقط متورطون في ارتكاب انتهاكات لحقوق الإنسان. وخلال تلك الفترة، أُغلقت 9 تحقيقات، واتُّخذ 25 إجراء إداريا، ولم تُحَل إلا قضية واحدة للملاحقة القانونية[47].

54 - وعلى صعيد آخر، ارتكب جان إرنست موسكادان، المدعي العام في ميراغوان، في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر إلى كانون الأول/ديسمبر 2024، ست عمليات إعدام خارج نطاق القضاء لأفراد يُزعم أنهم من العصابات. وارتكب موسكادان ما لا يقل عن 42 عملية إعدام منذ عام 2022[48].

رابعا - الاتجار غير المشروع بالأسلحة

55 - لا يزال الطلب على الأسلحة والذخائر مرتفعا ليس من قبل العصابات فحسب، بل كذلك من قبل المدنيين في هايتي، بمن فيهم الأثرياء الذين يسعون لحماية أنفسهم وممتلكاتهم، وشركات الأمن الخاصة، ومجموعات الدفاع عن النفس، وهو ما يساهم في تحفيز الاتجار بالأسلحة.

(42) انظر: www.msf.org/haiti-msf-outraged-attack-ambulance-and-execution-patients.

(43) انظر: www.msf.fr/communiques-presse/haiti-msf-contrainte-de-suspendre-ses-activites-dans-la-zone-metropolitaine-de-port-au-prince-suite-a-des-violences-et.

(44) انظر: http://binuh.unmissions.org/sites/default/files/human_rights_quarterly_report_-_october-december_2024_-_en.pdf.

(45) انظر: https://lefacteurhaiti.com/port-au-prince-sans-carte-didentification-nationale-il-a-ete-execute-par-la-police.

(46) انظر: https://lenouvelliste.com/article/253342/six-agriculteurs-arretes-et-executes-par-des-policiers-a-petite-riviere-de-lartibonite-denoncent-leurs-proches.

(47) انظر: https://binuh.unmissions.org/sites/default/files/human_rights_quarterly_report_-_october-december_2024_-_en.pdf.

(48) المرجع نفسه. انظر أيضا الوثيقة S/2024/253؛ ومقابلة مع أحد المدافعين عن حقوق الإنسان، كانون الثاني/يناير 2025.

56 - وقد سبق لفريق الخبراء أن أبلغ عن عدة حالات اتجار غير مشروع بالأسلحة وانتهاكات لحظر توريدها كان مصدرها الولايات المتحدة، والجمهورية الدومينيكية وإن بدرجة أقل، وسيطلع الفريق اللجنة على نتائج تحقيقاته الجارية في الوقت المناسب. ولم تبلغ السلطات الهايتية عن أي عمليات ضبط أسلحة أو ذخائر في نقاط الدخول إلى البلد خلال الفترة المشمولة بالتقرير بسبب محدودية مواردها وإمكانية وصولها لتلك النقاط (انظر الفرع خامسا).

57 - ويساور الفريق القلق بشكل خاص إزاء عمليات اختلاس المخزونات الوطنية في هايتي وفي المنطقة، فذلك لا يزال يحفز العنف المسلح في هايتي.

ألف - الأعتدة التي تستخدمها العصابات

58 - تمكنت العصابات من مواصلة توسيع رقعة سيطرتها على الأراضي، ومن الاشتباك مع الشرطة الوطنية الهايتية والبعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني ومجموعات الدفاع عن النفس على جبهات متعددة (انظر الفرع ثانيا)، وهو ما يشير إلى أن حظر توريد الأسلحة لا يؤثر كثيرا في قدراتها في الوقت الراهن.

59 - وفي حين أن معظم الأعتدة التي صادرتها الشرطة الوطنية الهايتية في عام 2024 [(49)] تشكّلت من مسدسات (155) وبنادق (77) وبنادق صيد (15)، تمكن عدد أكبر فأكبر من العصابات من الحصول على المزيد من البنادق عيار 0,50 وذخائرها، وهو ما يمثل زيادة في قدراتها وتحدياً إضافياً أمام قوات الأمن (انظر S/2024/704، المرفق 24).

60 - وتجدر الإشارة إلى مسألة مثيرة للاهتمام بوجه خاص وهي ضبطُ الشرطة أيضا سلاحًا ناريًا مركبا على حدة مكونا من هيكل إطلاق يشكل 80 في المائة من عناصره[(50)] في بلدية سيتي سولاي في 26 كانون الأول/ديسمبر 2024.[(51)] ويطلق على الأسلحة المركبة على حدة التي تتكون من مكونات مصنَّعة حِرَفِيّاً اسم "الأسلحة الشبح" لأن عدم وجود أي رقم تسلسلي يجعل من الصعب جدًا تعقبها (انظر S/2023/674، الفقرة 102 والمرفق 29). والسلاح الناري المضبوط عبارة عن بندقية طراز AR-15 مكونة من هيكل إطلاق منفصل يشكل 80 في المائة من عناصرها وهذا الهيكل من إنتاج الولايات المتحدة. ووثّق الفريق أسلحة نارية مماثلة في تقارير سابقة (انظر S/2023/674). وقد ازدادت مضبوطات الأسلحة الشبح في مختلف أنحاء منطقة البحر الكاريبي بشكل ملحوظ خلال السنوات القليلة الماضية، مما يشير إلى اتجاه مثير للقلق[(52)]. لكن من الصعب جدا تقدير كمية هذه الأسلحة الموجودة بشكل غير مشروع في هايتي بسبب نقص قدرة أجهزة إنفاذ القانون على تحديد هذه الأسلحة.

(49) تشمل البيانات عمليات المصادرة المنفذة في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتشمل المضبوطات أيضا 24 سلاحا حرفيا. بيانات الشرطة الوطنية الهايتية/شرطة الأمم المتحدة، 2025.

(50) هيكل الإطلاق هو الجزء السفلي من السلاح الناري حيث يوجد عادة الزند، والترباس أو المغلاق، وآلية الإطلاق. وهذا الجزء من السلاح الناري هو الجزء الرئيسي الذي يخضع للتقنين في الولايات المتحدة الأمريكية. وهيكل الإطلاق الذي يشكل 80 في المائة من عناصر السلاح هو هيكل غير مكتمل يتطلب عملاً إضافياً على حدة ليكتمل. ويصعب تعقب هذه الهياكل التي لا تحمل رقما تسلسليا (على عكس الهياكل المكتملة التصنيع).

(51) انظر، على سبيل المثال، الصفحة الرسمية للشرطة الوطنية الهايتية على موقع فيسبوك، 27 كانون الأول/ديسمبر 2025.

(52) انظر: Yulia Yarina and Nicolas Florquin, "Dangerous devices: privately made firearms in the Caribbean", Small Arms Survey, June 2024.

باء - تسريب الأسلحة والذخائر من المخزونات الوطنية

1 - تسريب الأسلحة والذخائر من مخزونات الشرطة الوطنية الهايتية

61 - على نحو ما أبلغ الفريق سابقا، لا تزال مخزونات الشرطة الوطنية الهايتية مصدرًا للتزود غير المشروع بالأسلحة والذخائر. ومن الملح تعزيز قدرة الشرطة والقوات المسلحة الهايتية على إدارة الأسلحة والذخائر. واحتمال التسريب لا ينطبق على الأعتدة التي تقتنيها الشرطة فحسب، بل يتسبب فيه أيضا القصور الشديد في إدارة المضبوطات من الأسلحة والذخائر التي تضبطها وحدات الشرطة المختلفة والمساءلة عليها (انظر S/2024/704 و S/2023/674، المرفق 33).

62 - ويشكل الاتجار غير المشروع بالأسلحة والذخائر تجارة مربحة (انظر S/2024/704)، ويُعتقل أفراد من الشرطة الوطنية الهايتية باستمرار لتهريبهم أعتدة إلى عصابات ومستخدمين نهائيين آخرين غير مشروعين (انظر S/2023/674 و S/2024/704). ووفقًا لتحقيقات فريق الخبراء، بمقدور ضباط الشرطة الفاسدين الاحتفاظ بالذخيرة غير المستخدمة ثم بيعها بسبب نقص الرقابة على توزيع الذخيرة واستخدامها أثناء العمليات. كما كان العديد من ضباط الشرطة يشترون الذخيرة على الحدود مع الجمهورية الدومينيكية مستغلين صفتهم الرسمية لتجنب التدقيق في ما يفعلونه[53].

63 - وفي 31 تشرين الأول/أكتوبر 2024 على سبيل المثال، اعتُقل ضابط من فريق مكافحة الكمائن (مقره في القصر الرئاسي) وهو ينقل 695 2 طلقة ذخيرة معظمها من عيار 7,62×39 ملم لتسليمها إلى أحد أفراد عصابة كراش ديف. ولا يزال مصدر تلك الذخيرة غير واضح في الوقت الحالي ويستمر فريق الخبراء في التحقيق. وهذه ليست المرة الأولى التي باع فيها هذا الضابط ذخيرة لعصابات حسب ما يُعتقد، ويُشتبه في عمله أيضا مع ضباط فاسدين آخرين[54].

64 - وفي 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، ألقي القبض على ضابط شرطة من الوحدة المؤقتة لمكافحة العصابات بالقرب من منطقة شان دو مارس (في وسط مدينة بورت أو برنس)، وهي منطقة عرضة لنشاط العصابات، وبحوزته 400 2 طلقة ذخيرة مشكّلة من 000 1 طلقة عيار 5,56 × 45 ملم و 400 1 طلقة عيار 7,62 × 39 ملم. وبتعقب هذه الذخائر، حُدد أن مصدرها مستودع الأسلحة المركزي للشرطة الوطنية الهايتية حيث كانت قرينةُ الضابط تعمل سكرتيرةً وتسرق الذخائر من المخزون[55]. ووفقًا للمعلومات المقدمة إلى فريق الخبراء، كانت الذخائر في طريقها إلى أحد قادة العصابات الرئيسيين في تحالف فيف أنسانم[56].

2 - تسريب الأسلحة والذخائر من مخزونات الجمهورية الدومينيكية

65 - أشارت عدة مصادر أمنية في الجمهورية الدومينيكية وفي هايتي إلى أن عناصر أمن فاسدين من الجمهورية الدومينيكية متورطون في بيع الأسلحة والذخائر إلى مستخدمين نهائيين هايتيين[57]. فعلى سبيل المثال،

(53) مقابلات مع كبار ضباط شرطة، كانون الثاني/يناير 2025.

(54) المصدر نفسه.

(55) مقابلة مع أحد كبار ضباط الشرطة، كانون الأول/ديسمبر 2024. انظر أيضا الصفحة الرسمية للشرطة الوطنية الهايتية على موقع فيسبوك، 9 تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(56) مقابلة مع مصدر سري، كانون الثاني/يناير 2025.

(57) مقابلات مع ضباط من ضباط أمن الحدود في هايتي الجمهورية الدومينيكية في عامي 2024 و 2025.

ضـــبطت الشـــرطة الوطنية الهايتية في تموز/يوليه 2024 ما عدده 000 5 طلقة ذخيرة عيار 5,56 × 45 ملم في ميربالييه في المقاطعة الوســـطى بعد أن أطلقت مجموعة من مجموعات الدفاع عن النفس النار على راكب دراجة نارية كان ينقل هذه الشـــحنة غير المشـــروعة[58]. ووفقًا للســـلطات الهايتية، جاءت تلك الذخائر من الجمهورية الدومينيكية.

66 - وأكدت الشركة المنتجة لتلك الذخائر، وهي شركة Fiocchi Munizioni (إيطاليا)، لفريق الخبراء أنها أنتُجت في عام 2022 وكانت جزءً من دفعة مكونة من 000 500 طلقة عيار 5,56 × 45 ملم سُلمت إلى الشـــرطة الوطنية للجمهورية الدومينيكية في عام 2022. واتصـــل الفريق بعدئذ بالســـلطات الدومينيكية لطلب معلومات عن هذا التســـريب والانتهاك لحظر توريد الأســـلحة. وردت الســـلطات على الفريق وقدمت تفاصـــيل إضـــافية إليه خلال الزيارة التي قام بها في كانون الثاني/يناير 2025. ويعرب الفريق عن تقديره لتعاون إيطاليا والجمهورية الدومينيكية السريع والإيجابي معه أثناء التحقيق الذي أجراه.

67 - وفي أعقاب ضـــبط تلك الذخائر في هايتي، فتحت حكومة الجمهورية الدومينيكية تحقيقًا رســـميًا وأجرت الشرطة الوطنية الدومينيكية جردًا لمخزونها من الأسلحة في تشرين الأول/أكتوبر 2024[59]. وكشف ذلك تسريب 001 908 قطعة معظمها ذخائر من مخزون الشرطة ، بما في ذلك أكثر من 000 489 طلقة عيار 9 ملم و 000 230 طلقة عيار 5,56×45 ملم و 000 26 طلقة عيار 7,62×39 ملم و 000 93 مقذوف عيار 12 ملم. ومن الصـــعب تقدير الكمية التي وصـــلت إلى هايتي من تلك الأعتدة، لكن بعض خبراء الأمن الدومينيكيين أوضـــحوا لفريق الخبراء أن ســـوق الذخيرة من عيار 5,56×45 ملم وعيار 7,62×39 ملم محدود جدا في الجمهورية الدومينيكية، ويرجح من ثم أن معظم تلك الأعتدة المفقودة سُـربت إلى هايتي لأن هذين العيارين هما العياران الرئيسيان اللذان تستخدمهما العصابات[60].

68 - وحصـــل فريق الخبراء، خلال زيارته لهايتي في تشـــرين الأول/أكتوبر 2024، على معلومات عن حالات تهريب أخرى من الجمهورية الدومينيكية، ويحقق فيها حاليا.

جيم - إدارة البعثة المتعددة الجنسيات للدعم الأمني لأسلحتها وذخائرها

69 - في الفقرة 14 من قرار مجلس الأمن 2700 (2023)، أهـاب مجلس الأمن بـالبعثـة المتعـددة الجنسـيات للدعم الأمني أن تنفذ عمليات إدارة الأسـلحة والذخائر وآليات الإشـراف على أسـلحتها وذخائرها، وأن تبلغ فريق الخبراء بأي تحويل لوجهة الأسـلحة والذخائر، بما في ذلك حالات ضـياعها أو سـرقتها. ولم تبلغ البعثة الفريقَ بأي معلومات من هذا القبيل حتى تاريخه.

دال - واردات البعثات الدبلوماسية

70 - أدى اشتداد مستويات العنف المسلح في هايتي إلى تطبيق البعثات الدبلوماسية تدابير أكثر صرامة لحماية منشـآتها وموظفيها، بما في ذلك اسـتيراد الأسـلحة النارية. وتحتج دول أعضـاء متنوعة بأن البعثات الدبلوماسية معفاة من طلب الموافقة من لجان الجزاءات قبل أن تستورد الأسلحة والذخائر لكفالة أمنها.

(58) مقابلة مع السلطات المحلية في ميربالييه، آب/أغسطس 2024.

(59) معلومات مقدمة من السلطات الدومينيكية، تشرين الثاني/نوفمبر 2024.

(60) مقابلات مع مسؤولين أمنيين، الجمهورية الدومينيكية، 2025.

71 - وبالإضافة إلى ذلك، تعتمد غالبية البعثات الدبلوماسية في هايتي على خدمات شركات أمن خاصة معظمها شـــركات من هايتي لحماية أمن مبانيها وموظفيها[61]. وفي بعض الحالات، تنص العقود على أن يُستخدم جزء من الرسوم المدفوعة لشركات الأمن الخاصة في شراء الأسلحة النارية والذخيرة والمعدات الواقية ليتســـنى لها تنفيذ العقد المبرم معها. وبالتالي، فإن المســـتخدمين النهائيين ومالكي الأعتدة ليســـوا موظفي البعثات الدبلوماسية بل شركات الأمن الخاصة التي تعمل على حمايتهم. وقد أعرب فريق الخبراء في العديد من تقاريره عن قلقه من القصور في رقابة السلطات الهايتية على شركات الأمن الخاصة العديدة في البلد وعلى مخزوناتها.

72 - ويساور الفريق القلق أيضا إزاء استغلال بعض القناصل الفخريين في هايتي مناصبهم في كثير من الأحيان لتحقيق مكاسب شخصية، بطرق منها الالتفاف على ضوابط الاستيراد [62].

خامسا - التدفقات المالية غير المشروعة

ألف - الاتجار بفرخ الأنقليس[63] والتدفقات المالية غير المشروعة

73 - حقق فريق الخبراء في مدى ضلوع العصابات والشبكات الإجرامية في أنشطة تُزعزع استقرار هايتي من خلال اســتغلال الموارد الطبيعية أو الاتجار بها بصــورة غير مشــروعة. وتُظهر النتائج الأولية أن هذه الجهات تتعاون في اســتغلال ســمك الأنقليس الأمريكي (*Anguilla rostrata*) والاتجار به في هايتي من خلال الهيمنة على سلسلة الإمداد به. ويستهدف هذا الاتجار فرخ الأنقليس الذي يشكل موردا يتميز بشدة قابليته للتبادل به كسلعة، ويفقس الفرخ في بحر سارغاسّو (شمال المحيط الأطلسي) وينتشر على طول سواحل منطقة البحر الكاريبي وما وراءها (انظر المرفقين 10 - ألف و 10 - باء).

1 - الطلب العالمي على فرخ الأنقليس

74 - يرتفع الطلب على فرخ الأنقليس في الســوق العالمية، ويرفع ذلك من قيمته على طول ســلســلة الإمداد به[64]. ففي هايتي، يقدر أن أكثر من 000 52 أســرة موزعة على طول 535 1 كلم من ســواحل البلاد تعمل في الصــيد الحرفي، بما في ذلك صــيد فرخ الأنقليس، باســتعمال الســلال اليدوية الصــنع في الغالب.[65] ووفقًا للمعلومات التي قدمتها هايتي إلى لجنة بحر ســارغاســو في عام 2019، تبلغ قدرة البلد

(61) مقابلات مع ممثل لشركة أمن خاصة ومع دبلوماسيين مقيمين في هايتي، تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(62) مصادر سرية، 2024 و 2025.

(63) فرخ الأنقليس هو صـغار هذا النوع من السمك (يُعرف أيضـا باسم صـغار الأنقليس أو الأنقليس الصـغير أو الأنقليس الزجاجي)، وخاصة تلك التي تكون في هجرة جماعية من البحر باتجاه منبع النهر. انظر: https://eeldepot.com/elver.

(64) مقـابلـة مع اثنين من الوســطـاء المنخرطين في تجـارة فرخ الأنقليس، شــبـاط/فبراير 2025. انظر أيضــا: www.eurekalert.org/news-releases/1009801.

(65) انـظـر: www.sargassoseacommission.org/storage/documents/final_Haiti__American_eel_report_FS_updates.pdf.

التصديرية 800 طن متري سنويًا [66]. وترتفع أسعار فرخ الأنقليس ارتفاعا يزداد بتوالي سلسلة الإمداد به من المصدر إلى المقصد خلال موسم الصيد، مما يجعله موردا يدرّ أرباحا كبيرة (انظر المرفق 11). وفي عام 2020، حدد وزير الزراعة والموارد الطبيعية والتنمية الريفية في هايتي حصة صادرات البلاد من فرخ الأنقليس في 400 6 كلغ،[67] لكن هذه العملية تفتقر إلى آليات لوضع ما حدده الوزير موضع الإنفاذ بسبب التقنين الضعيف لقطاع فرخ الأنقليس[68] (انظر المرفق 12).

75 - ويتسبب غياب الهياكل التنظيمية على المستوى الوطني وعدم كون هايتي دولة طرفاً في *اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض*[69] في خلق ظروف تسهّل الأنشطة غير القانونية، مثل ابتزاز العصابات للتجار والتهريب وغسل الأموال. وتعتمد هذه الاتفاقية الملزمة قانوناً على سن الدول الأطراف فيها قوانين وطنية تفعّل سريانها[70]. وفي عام 2024، خلُص الفريق العامل ما بين الدورات المعني بسمك الأنقليس باللجنة المعنية بالحيوانات التابعة لهذه الاتفاقية إلى أن "هايتي والجمهورية الدومينيكية أصبحتا من المصدّرين الرئيسيين لسمك الأنقليس الزجاجي الأمريكي في السنوات الأخيرة، وسيكون من المفيد فهم المزيد عن صيده وتصديره"[71]. وتجدر الإشارة إلى أن الجمهورية الدومينيكية دولة طرف في الاتفاقية.

سوء إدارة قطاع فرخ الأنقليس

76 - أدى تزايد صيد سمك الأنقليس إلى تضاؤل أعداده. ولذلك، أُدرج الأنقليس الأمريكي على أنه من الأنواع المهددة بالانقراض في القائمة الحمراء للأنواع المهددة بالانقراض للاتحاد الدولي لحفظ الطبيعة والموارد الطبيعية،[72] والتقيد بهذه القائمة طوعي. وبما أن هايتي ليست من الدول الموقعة على اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض ، فهي غير ملزمة بأنظمتها، مما يجعل البلد عرضة لمخاطر متنوعة. وخلص الفريق إلى أن صيد الأنقليس في المناطق التي تسيطر عليها العصابات يعود بالنفع على هذه الجماعات مباشرة. أما في المناطق حيث لا تسيطر العصابات سيطرة مباشرة على السواحل التي تجري على امتدادها أنشطة الصيد، فهي تُقيم نقاط تفتيش على طول الطرقات لتستهدف الوسطاء وتبتزهم أثناء نقلهم للسمك إلى الجهات المصدِّرة[73]. وعلى سبيل المثال، عندما أغلقت عصابة 400 ماوُزو الطريق الوطني رقم 8 في 7 تموز/يوليه 2024 في منطقة كروا دي بوكيه، اعتُرض

(66) وفقا لاثنين من موظفي الجمارك، هذه أحدث الإحصاءات الرسمية المنشورة. انظر أيضا: www.sargassoseacommission.org/storage/documents/Presentation_American_Eel_Anguilla_rostrata.pdf؛ وكذلك: https://haitiantimes.com/2024/12/31/haitian-authorities-seize-boat-suspected.

(67) انظر: https://www.juno7.ht/haiti-exploitation-danguilles-de-riviere-le-marndr-ne-recoit-plus-de-dossiers/.

(68) مقابلة مع أربعة مصادر سرية على دراية بعمليات قطاع فرخ الأنقليس في هايتي، شباط/فبراير 2025.

(69) انظر: https://cites.org/eng/legislation.

(70) مقابلة مع صحفي استقصائي ومحلّلَيْن سياسيين. انظر أيضا: https://fcnhaiti.com/exportation-illegale-des-anguilles-lanaepa-attire-lattention-des-autorites-sur-la-contrebande-dans-la-filiere-peche.

(71) انظر: https://cites.org/sites/default/files/documents/E-AC33-40.pdf.

(72) انظر: www.iucnredlist.org/species/191108/129638652.

(73) مقابلة مع صيادين أحدهما في ليوغان والآخر في كارفور في بورت أو برنس، شباط/فبراير 2025.

سبيل وسيطين وهما ينقلان ثلاثة صناديق من سمك الأنقليس المعبأة بالأوكسجين إلى بورت أو برنس، وأُجبرا على دفع 900 دولار من دولارات الولايات المتحدة للعصابة عند نقطة التفتيش[74].

77 - وبفعل المنفعة الاقتصادية التي تجنيها العصابات والشبكات الإجرامية من استغلال فرخ الأنقليس في هايتي والاتجار به، تكونت شبكة معقدة من أعمال استغلاله والتدفقات المالية المترتبة عليه. فعلى سبيل المثال، احتُجز قارب مشتبه في اتّجار أصحابه بفرخ الأنقليس في كانون الأول/ديسمبر 2024 في فور ليبرتي في المقاطعة الشمالية الشرقية، وأشارت وثائقه للتصدير أن وجهة السمك هي بلدان من المنطقة[75]. وتجني جهات ناشطة في قطاع فرخ الأنقليس الأرباح من الاتجار به من خلال احتكار سلسلة الإمداد به من مرحلة الصيد إلى مرحلة التصدير. وقد وضعت تلك الجهات نظامَ ترخيصٍ خاصا بها تتحكم فيه بإحكام وتستخدمه لحرمان الآخرين من فرصة دخول سوق تصدير هذا السمك، مما يجعله نشاطًا مقصورا على عدد قليل من الأفراد. (انظر المرفق 13).

باء - التدفقات المالية غير المشروعة في القطاع العام

78 - يواصل بعض الموظفين العموميين استغلال مناصبهم لتسريب أموال عامة لمنفعتهم الشخصية. ويؤثر ذلك في قدرة الحكومة على تلبية الاحتياجات الأساسية للمحتاجين، مثل الصحة والتعليم. وعلى نحو ما أبلَغ به فريق الخبراء في تقرير سابق (انظر S/2023/704)، لا يزال التواطؤ في تسريب الأموال العامة وممارسة التأثير على الموظفين العموميين ليتصرفوا بطرق تؤدي إلى ضياع هذه الأموال أحد المصادر الرئيسية لحركة التدفقات المالية غير المشروعة في العديد من هياكل الحوكمة. وفريق الخبراء على علم بعشرات الحالات من هذا النوع التي حُقق فيها في السنوات العشر الماضية، ويسلط الفريق الضوء أدناه على بعض الحالات الحديثة كمثال.

1 - قضية الأعضاء الثلاثة في المجلس الرئاسي الانتقالي

79 - يواجه ثلاثة من أعضاء المجلس الرئاسي الانتقالي مزاعم بطلب رشوة من مدير بنك الائتمان الوطني(كيان مملوك للحكومة). ففي تموز/يوليه 2024، وجّه مدير ذلك البنك آنئذ رسالة إلى رئيس الوزراء آنذاك لإبلاغه بأن الأعضاء الثلاثة طلبوا رشوة منه لتجديد فترة خدمته في منصبه حسب زعمه. وقال المدير في الرسالة أن الأعضاء الثلاثة طالبوا بما مجموعه 000 000 100 غورد هايتي، أي ما يعادل 000 750 دولار من دولارات الولايات المتحدة[76] (انظر المرفق 14). وقامت وحدة مكافحة الفساد في البلد بالتحقيق في الأمر وأوصت في كانون الأول/ديسمبر 2024 بإصدار لوائح اتهام جنائية في حق الأعضاء الثلاثة تتهمهم باستغلال مناصبهم والرشوة والفساد. وعليه، استدعى قاضي التحقيق في محكمة بورت أو برنس الابتدائية الأشخاص المعنيين لكنهم لم يمتثلوا للاستدعاء[77]. ورفع الأعضاء الثلاثة دعوى طعن في قرار

(74) مقابلة مع مصدر سري، شباط/فبراير 2025. انظر أيضا: /www.facebook.com/permalink.php?story_fbid=488511340343151&id=100075528683717&locale=uk_UA&_rdr.

(75) مقابلة مع مصادر سرية تحقق في تلك القضية، شباط/فبراير 2025. انظر أيضا: /https://haitiantimes.com/2024/12/31/haitian-authorities-seize-boat-suspected.

(76) انظر: https://lenouvelliste.com/en/article/250652/cpt-bnc-ulcc-case-advisors-gilles-and-vertilaire-state-they-will-not-resign.

(77) انظر: https://binuh.unmissions.org/sites/default/files/un_sg_report_on_haiti_-_13_january_2025.pdf.

الاستدعاء الصادر عن تلك المحكمة ، وقضت محكمة الاستئناف في 19 شباط/فبراير 2025 بأن المحكمة الابتدائية لا تملك صلاحية استدعائهم بسبب صفتهم الرئاسية[78]. ولا يزال المسؤولون الثلاثة في مناصبهم في المجلس.

2 - حالات أخرى من حالات اختلاس الأموال العامة

80 - في تشرين الثاني/نوفمبر 2024، حكمت محكمة الجنايات في هينش (المقاطعة الوسطى) على مفتش في المديرية العامة للضرائب بالسجن لمدة أربع سنوات بتهمة اختلاس أموال عامة، وذلك بعد تحقيقات أجرتها وحدة مكافحة الفساد في البلد[79].

81 - وفي إطار تحرك مماثل لمكافحة تسريب الأموال العامة، أجرت وحدة مكافحة الفساد تحقيقات في تسريب أموال مخصصة لبرنامج التغذية المدرسية الوطني من قبل المنسقة السابقة للبرنامج، وأسفر التحقيق عن اعتقالها[80]. وفي شباط/فبراير 2025، اعتقلت الشرطة الوطنية الهايتية أيضا المدير العام السابق للمكتب الوطني للتأمين بتهمة اختلاس أموال عامة[81].

82 - وعلى الرغم من استمرار وحدة مكافحة الفساد في التحقيق في القضايا البارزة، لم تتكلل بالنجاح سوى عمليتان من عمليات الملاحقة القضائية للقضايا من هذا النوع خلال 20 عاما. وغالبا ما تنسف الأطراف ذات المصلحة، التي يُنظر إليها على أنها ذات نفوذ، الملاحقات القضائية من خلال تهديدها المدعين العامين والقضاة إذا لم يتصرفوا على نحو يصب في مصلحتها [82].

جيم - هجمات العصابات على ميناء الهيئة الوطنية للموانئ وأعمالها الابتزازية

83 - استمرت العصابات، منذ صدور التقرير النهائي الأخير لفريق الخبراء (S/2024/704)، في شن الهجمات من وقت لآخر على الميناء الرئيسي في البلد الواقع في منطقة بورت أو برنس، وهو ميناء الهيئة الوطنية للموانئ [83] (انظر المرفق 15). وعطّلت تلك الهجمات أنشطة الميناء، مما كبّد الحكومة خسائر في الإيرادات وعطّل حركة الإمداد بسلع تشتد الحاجة إليها، وليس أقلها أغذية الهايتيين.

84 - وعندما يتعذر تشغيل ميناء الهيئة الوطنية للموانئ بسبب انعدام الأمن، تخسر الحكومة الإيرادات من الضرائب بسبب ازدهار التجارة غير المشروعة، بما في ذلك أعمال التهريب، على الحدود البرية مع الجمهورية

(78) انظر: https://lenouvelliste.com/article/253481/ulccbnc-annulation-des-mandats-de-comparution-des-conseillers-presidentiels.

(79) انظر: https://www.unodc.org/unodc/en/speeches/2025/220125-un-security-council-briefing-haiti.html.

(80) انظر: https://x.com/lereliefhaiti/status/1888417110428447033?s=48&t=3kFgrKDPT9SeorQ5dwAnew.

(81) مقابلة مع مصادر سرية تُحقق في تلك القضية. انظر أيضا: https://www.lefloridien.com/haiti-corruption-arrestation-directeur-ona-jemley-marc-jean-baptiste.

(82) مقابلة مع محلل مالي ومستشار حكومي واثنين من مسؤولي مكافحة الفساد، بورت أو برنس، 14 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

(83) الهيئة الوطنية للموانئ هي الهيئة الحكومية التي تدير جميع الموانئ البحرية في هايتي. انظر: www.facebook.com/AutoritePortuaireNationaleHaiti/.

الدومينيكية (انظر S/2024/704) لتلبية الطلب الحاد داخل البلد. وتخسر الحكومة أيضا إيراداتها من رسوم الاستيراد عندما تتوقف الأنشطة في ميناء الهيئة الوطنية للموانئ. ووفقا لموظف من كبار موظفي الجمارك يعمل في تحصيل الإيرادات، تحصّل الإدارة العامة للجمارك عند عمل الميناء ما لا يقل عن 500 مليون غورد هايتي (ما يعادل 358,47 800 3 دولارا من دولارات الولايات المتحدة[84]) يوميا من الرسوم على البضائع المستوردة عبر محطة هيئة خدمات الموانئ الكاريبية التي تقع في الميناء[85].

85 - وتواصل عصابة وارف جيريمي وعصابة لا سالين، اللتان تسيطران على المناطق المجاورة، ابتزاز الشاحنات على الطرق إلى ميناء الهيئة الوطنية للموانئ ومنه. وبعد إغلاق الميناء لمدة شهر[86]، استُؤنف تشغيله في تشرين الثاني/نوفمبر 2024. لكن كلتا العصابتين زادتا في كانون الثاني/يناير 2025 مما تبتزانه عن كل حاوية تغادر الميناء من المقدار الذي كان يتراوح بين 200 و 300 دولار من دولارات الولايات المتحدة إلى مقدار يتراوح بين 500 و 1000 دولار[87].

86 - وفي أوائل كانون الثاني/يناير 2025، هدد زعيم عصابة وارف جيريمي المعروف باسم ميكانور بغزو الميناء ونهبه إذا لم يُستجب لمطالبه، فأُغلق الميناء بسبب ذلك[88]. وأُعيد فتح الميناء في 15 كانون الثاني/يناير 2025 بعد مفاوضات مع العصابة[89]. ويساور الفريق القلق إزاء تزايد سيطرة ميكانور على أنشطة الميناء.

(84) انظر: https://htg.fr.currencyrate.today/convert/amount-500000000-to-usd.html (حسب ما كان عليه في 4 تشرين الأول/أكتوبر 2024).

(85) مقابلة مع أحد موظفي الجمارك واثنين من محللي شؤون الشحن، 8 كانون الأول/ديسمبر 2024. انظر أيضا: https://lenouvelliste.com/article/250667/les-attaques-contre-le-port-de-port-au-prince-privent-letat-de-ses-recettes.

(86) مقابلة مع اثنين من موظفي الجمارك وأحد وكلاء الميناء. انظر أيضا: https://lenouvelliste.com/article/250667/les-attaques-contre-le-port-de-port-au-prince-privent-letat-de-ses-recettes.

(87) مقابلة مع اثنين من مشغلي شاحنات الشحن وأحد موظفي الجمارك، كانون الثاني/يناير 2025.

(88) مقابلة مع مصدر سري وأحد المحللين. انظر أيضا: https://lenouvelliste.com/en/article/252410/gang-leader-micanor-shuts-down-port-of-port-au-prince.

(89) مقابلة مع مصدرين سريين، كانون الثاني/يناير 2025. انظر أيضا: https://lenouvelliste.com/article/252522/reprise-des-activites-au-cps-confirme-jocelyn-villier.

المرفقات

Contents

Annex 1: Mass killings in Wharf Jérémie from 6 to 11 December 2024 26

Annex 2: Attacks against Kenscoff commune by *Viv Ansanm* 31

Annex 3: Other human rights violations 33

Annex 3.1: Panel's visit to the Dominican side of the Haiti-Dominican Republic border at Dajabon. 37

Annex 3.2: Acute Food Insecurity Situation for August 2024 - February 2025 and Projection for March - June 2025 38

Annex 3.3. Overview of humanitarian access constraints from 1 January to 31 December 2024. 39

Annex 3.4: Attacks by the 5 Segond gang on the Hospital of the State University of Haiti (General Hospital). 40

Annex 4: Displacement following Gran Grif gang attacks in Pont Sondé (03 to 09 October 2024) 41

Annex 5: IDPs following *Viv Ansanm* gangs' attacks in several areas of Port-au-Prince, (11 to 20 November 2024) 42

Annex 6: IDPs following Gran Grif gang attacks in Petite rivière de l'Artibonite, (10 December 2024) 43

Annex 7: IDPs following *Viv Ansanm* gangs' attacks in Kenscoff (West department), (28 January to 9 February 2025) 44

Annex 8: Migration, Deportees/Returnees, Refugees and IDPs 45

Annex 9: Haitian Government's call to the population to help the Police. 12 December 2024. 57

Annex 10A: Photos of elvers (also known as "glass eels" or "zangi" in Creole) fished in the shores of Haiti. 58

Annex 10B: The spawning 59

Annex 11: The pricing 60

Annex 12: Trends in the elvers sector in Haiti 61

Annex 13: Competing associations involved in elvers supply chain 62

Annex 14: A letter dated 24 July 2024, from the President of the BNC to the-then Prime Minister notifying him of the alleged action by three CPT members 64

Annex 15: Gang attacks at APN Port 66

Annex 1: Mass killings in Wharf Jérémie from 6 to 11 December 2024

At least 207 people – mostly elderly – were executed between 6-11 December in Wharf Jérémie, a neighborhood of Cité Soleil commune, by the gang of the same name that controls the area, at the orders of its leader, Monel Felix (alias "Micanor"). The Panel had previously reported on aspects of Micanor's criminal activities (see S/2024/704).

This annex is based on interviews with eyewitnesses of the events as well as with direct relatives of the victims, gang analysts, representatives of civil society organizations, UN staff and a BINUH/OHCHR flash report on the attack[90].

Timeline of the massacre

Wharf Jérémie, a neighbourhood of Cité Soleil commune, in Port-au-Prince, has been controlled by the Wharf Jérémie gang led by Micanor – see Annex 4 of S/2024/704) for the past 20 years. Micanor has a long track record of human rights violations. Like most Haitian gang leaders, Micanor is a devoted practitioner of voodoo and is himself a voodoo priest. He exploits people's spiritual beliefs to consolidate his position and uses voodoo to build his gang's strength and instil fear in the community[91]. Micanor ordered the massacre following the illness of his newborn son in early December 2024, which he directly attributed to voodoo curses by community members, particularly elders. As a result, he ordered the execution of at least 207 people (134 men and 73 women) between 6 and 11 December [92].

Event of 6 December

According to eyewitnesses, on the evening of 6 December 2024, members of the Wharf Jérémie gang forcibly dragged elderly people (over 60 years-old) from their homes. They were told that they were going to be judged and punished by Micanor for the condition of his son. About 127 individuals (90 men and 37 women) were taken and executed in the Nan Mangue area of Wharf Jérémie neighborhood, located along the coastline. Most of the people were asked to lie down and then were executed with firearms and blunt weapons. Their bodies were later piled up and burnt. In some cases, victims were beheaded, and their heads were thrown into the sea[93].

Several inhabitants were forced to witness the execution as a way to instilling terror. Those who witnessed were ordered not to cry as it would be seen as challenging Micanor's orders, and they would then be executed[94]. According to an eyewitness, members of the Wharf Jérémie gang were forced to bring their own relatives to Micanor and to kill them. Some gang members that had asked him to spare the lives of their relatives were threatened with execution and others were taken to a prison led by Micanor[95]. The three eyewitnesses interviewed by the Panel respectively lost a father, an aunt and uncle, and a grand-father that night. Along with many inhabitants, the eyewitnesses left Wharf Jeremie after the massacre.

Events between 7 and 11 December

The following day, on 7 December 2024, 50 residents (30 men and 20 women, mostly youth) who were attending a voodoo ceremony before smuggling themselves out of the country, were seized by members of the Wharf Jérémie gang, alongside the voodoo priest and six members of his family (four women and two men). They were brought to Micanor and other gang members to be interrogated and were later executed on the dawn of 8 December 2024. Their bodies were also either burnt or mutilated and thrown into the sea.[96]

Enraged by the leak of the massacre's news on 8 December 2024, Micanor confiscated residents' phones to identify those responsible for sharing the information with the press and issued a 24-hour ultimatum for the families of the victims to

[90] BINUH and OHCHR, "Flash report: 207 people executed by the Wharf Jérémie gang (Port-au-Prince)", December 23, 2024, available at http://binuh.unmissions.org/sites/default/files/flash_report_20241223_wharf_jeremie_fr.pdf, December 2024.
[91] See S/2023/674
[92] Interview with gang analyst and two human rights defenders, December 2024. OHCR and BINUH report, December 2024.
[93] Interview with confidential source, December 2024
[94] Interview with confidential source, December 2024
[95] Interview with confidential source, December 2024
[96] Interview with a gang analyst and BINUH and OHCHR, "Flash report: 207 people executed by the Wharf Jérémie gang (Port-au-Prince)", December 23, 2024, available at http://binuh.unmissions.org/sites/default/files/flash_report_20241223_wharf_jeremie_fr.pdf, December 2024.

leave Wharf Jérémie or face further violence[97]. He also restricted movements in and out of Wharf Jérémie neighborhood and abducted 60 people whom he threatened to kill if his son died[98]. His son reportedly died from his illness on the same day.

On 10 December 2024, additional three men and two women, relatives of the victims, were killed while trying to escape the neighborhood. Additional 8 men and 5 women were killed, while accused of communicating with journalists[99].

The next day, on 11 December, five women were killed when they were caught filming a video to denounce the massacre. However, Micanor released the 60 people abducted on 8 December 2024. The same day, a video was broadcasted on social media in which Micanor can be seen leading a pro-gang demonstration in Wharf Jérémie, seeking to divert attention from the massacre and portraying himself as the protector of the community. According to sources, Micanor forced inhabitants to join the demonstration in a show of support for the gang, using slogans like "Viva Wa Micanor!", and Micanor offered money and food kits to buy their silence[100].

Map: Sites of the incidents in Wharf Jeremie

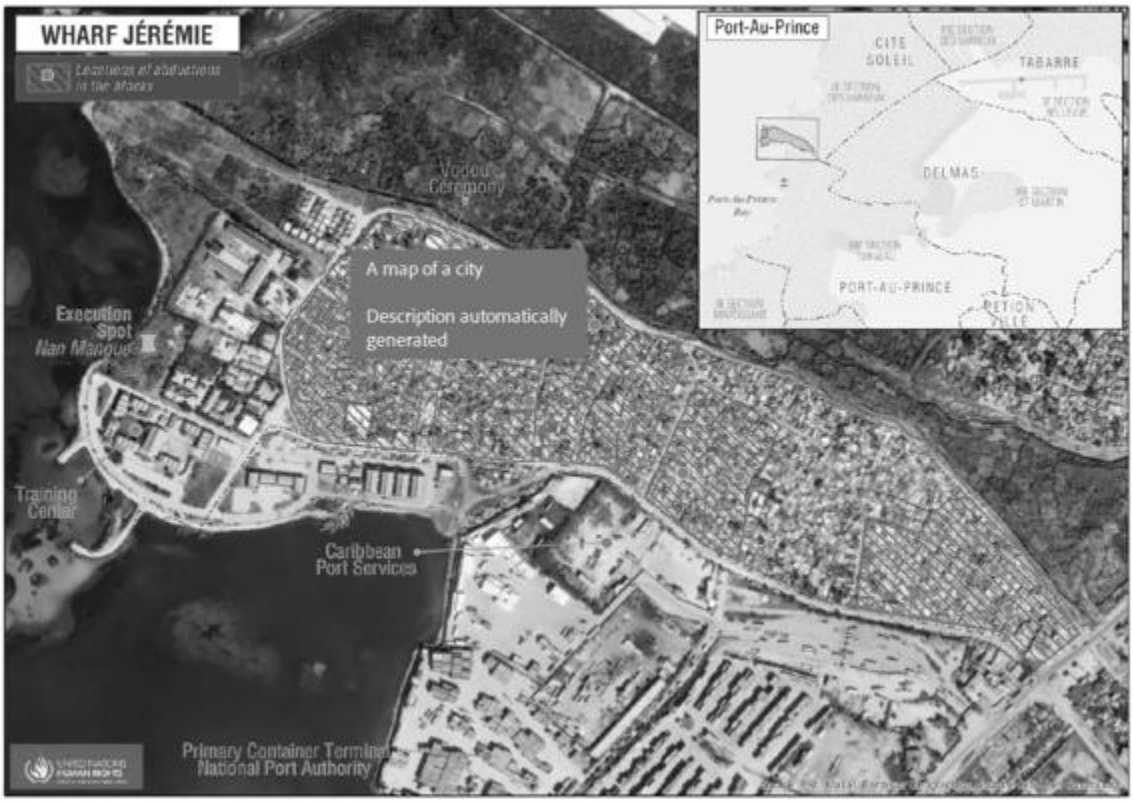

Source: OHCHR and BINUH Flash Report, December 2024. United Nations investigation report on Wharf Jérémie | BINUH, Map data: Esri, Maxar, Earthstar Geographics, and the GIS User Community

The boundaries and names shown, and the designation used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

[97] BINUH, "Flash report: 207 people executed by the Wharf Jérémie gang (Port-au-Prince)", December 23, 2024, available at http://binuh.unmissions.org/sites/default/files/flash_report_20241223_wharf_jeremie_fr.pdf, December 2024.and interview with confidential source, December 2024
[98] Idem.
[99] Idem.
[100] See https://x.com/ameriqueinfo7/status/1866510692041347374?s=48&t=3kFgrKDPT9SeorQ5dwAnew

Reactions in Haiti

On 9 December 2024, the Transitional Presidential Council (TPC) strongly condemned the massacre, stating that those responsible for these crimes, as well as their accomplices, will be identified and brought to justice. However, no police response was deployed into the area.

Given the density of the population in Cité Soleil as well as the tight control and the significant arsenal of gangs of the area, security operations are extremely challenging.

Background information about Micanor and the Wharf Jérémie gang

Micanor is in his late 40s and has been the leader of the Wharf Jérémie gang for about 20 years. The gang is part of the G9 coalition (see report S/2023/674) and Micanor is a close ally of Jimmy Chérizier (alias "Barbeque" - HTi.001). The gang controls the coastal neighborhood of Wharf Jérémie in the La Saline area of Port-au-Prince, and is primarily involved in robbery, hijacking of goods and trucks, and extortion, as well as racketeering, forcing businesses to pay taxes in exchange for "protection". Micanor's territory surrounds the main seaport, the *Autorité Portuaire Nationale* (APN) from which he derives most of his revenue.

With around 300 heavily armed members, the gang withdrew from the *Viv Ansanm* alliance in May 2024, primarily due to Micanor's refusal to cede control of the La Saline area to the La Saline gang as well as to 5 Segond and Grand Ravine. These gangs have been engaged in an ongoing battle with the Wharf Jérémie gang to secure control over the area of La Saline, so that they can increase their revenues from hijacking trucks and racketeering against businesses operating within the port zone. In addition, the La Saline area has for a long time been coveted by the 5 Segond gang (which supported the La Saline gang in its fight against Wharf Jérémie) as it seeks to control the bay coast of Port-au-Prince to facilitate its drug trafficking activities (see S/2024/704). In 2024, clashes in La Saline and Wharf Jérémie have resulted in at least 331 people being killed and 227 others injured[101].

Micanor has a long track record of human rights violations. His ruthless leadership, including by punishing residents and gang members in case of non-compliance with his decisions, has instilled a climate of fear in the locality[102]. As a voodoo priest, religion has been a strong pillar of his leadership and a tool to instill terror. The mass killings of early December 2024 are not without precedent. In May 2008, he executed seven voodoo priestesses during a ceremony on the pretext of strengthening his mystical powers. And in 2012, he killed 12 elderly voodoo priestesses on charges of witchcraft [103]. The Panel contends that Micanor's activities pose a major threat to the safety, peace and security of the people of Haiti.

[101] BINUH and OHCHR Flash Report, December 2024.
[102] Interview with gang analyst, and two human rights defenders December 2024.
[103] Interview with gang analyst and BINUH and OHCHR Flash Report, December 2024.

TPC communiqué condemning the massacre at Wharf Jérémie

COMMUNIQUÉ DE PRESSE

Port-au-Prince, le 9 décembre 2024

Le Conseil Présidentiel de Transition condamne fermement le massacre survenu à Wharf Jérémie

"Nous condamnons avec la plus grande fermeté le massacre odieux de Wharf Jérémie, à Cité Soleil, où des centaines de vies innocentes ont été brutalement anéanties. Les responsables de ces crimes, ainsi que leurs complices, seront identifiés et traduits en justice sans relâche. L'État doit se relever pour que la justice prévale."
— Leslie Voltaire, Président du CPT

Le Conseil Présidentiel de Transition (CPT) exprime son indignation face à cet acte de barbarie, survenu les vendredi 6 et samedi 7 décembre 2024 à Wharf Jérémie, dans la commune de Cité Soleil, et perpétré par des gangs armés.

Les condoléances les plus sincères sont adressées aux familles et proches des victimes, ainsi qu'à la communauté nationale, frappée par cette tragédie. Cet événement constitue une attaque contre les valeurs fondamentales de dignité humaine et les piliers de stabilité de notre société.

En réponse à cette tragédie, le Conseil a ordonné une enquête immédiate et approfondie afin d'identifier et de traduire les coupables en justice. Il s'engage également à intensifier ses efforts pour rétablir la sécurité et protéger chaque citoyen haïtien.

Le Conseil Présidentiel de Transition appelle à l'unité nationale pour faire face à ces défis et réaffirme sa détermination à construire un avenir de paix et de stabilité pour Haïti.

Bureau de Communication de la Présidence

HNP warrant notice against Micanor

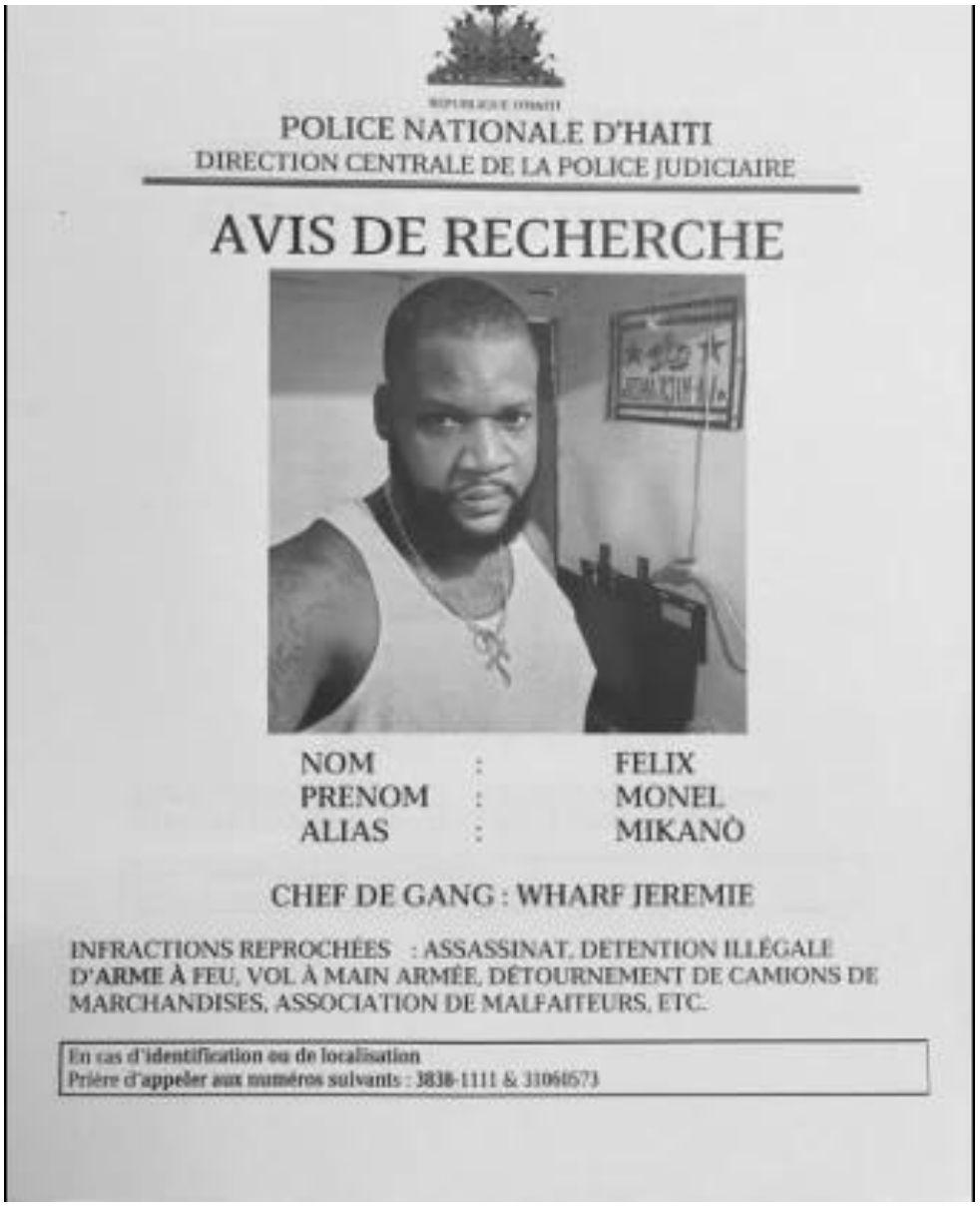

POLICE NATIONALE D'HAITI
DIRECTION CENTRALE DE LA POLICE JUDICIAIRE

AVIS DE RECHERCHE

NOM : FELIX
PRENOM : MONEL
ALIAS : MIKANÒ

CHEF DE GANG : WHARF JEREMIE

INFRACTIONS REPROCHÉES : ASSASSINAT, DETENTION ILLÉGALE D'ARME À FEU, VOL À MAIN ARMÉE, DÉTOURNEMENT DE CAMIONS DE MARCHANDISES, ASSOCIATION DE MALFAITEURS, ETC.

En cas d'identification ou de localisation
Prière d'appeler aux numéros suivants : 3838-1111 & 31060573

Annex 2: Attacks against Kenscoff commune by *Viv Ansanm*

Attacks by *Viv Ansanm* over several mountain top communities in Kenscoff

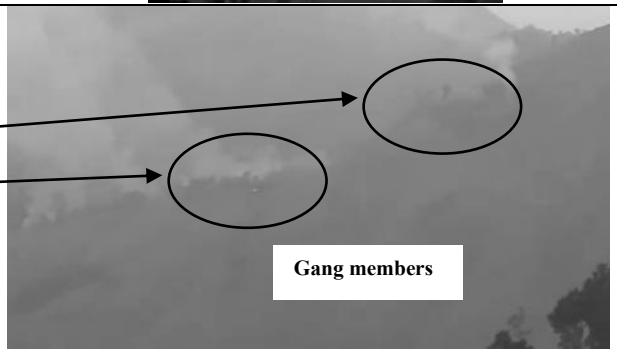

Stills from videos shared with the Panel, January and February 2025

HNP and MSS in operation in the commune of Kenscoff

Photos shared with the Panel, February 2025

On 17 February 2025, 5 Segond gang seized two HNP armored vehicles, in Kenscoff

Still from video shared on social media, February 2025

Annex 3: Other human rights violations

The Panel has undertaken a holistic investigation approach into human rights violations in Haiti. While gangs are the primary perpetrators, the Panel recognizes the complicity of some public officials, politicians, and economic figures in either supporting these groups or weakening state institutions that could combat them. The Panel is committed to investigating all parties involved.

Haiti continues in a downward spiral of violence.[104] Gang violence is escalating not only in the Port-au-Prince metropolitan area but also in the wider western and Artibonite departments, where gangs' growing power is a major concern. Besides the specific violations documented in this report – indiscriminate gang attacks against the population, internally displaced persons, and HNP's indiscriminate use of deadly force and extra judicial executions– the Panel is particularly concerned about the following additional areas:

1. Recruitment of children

Gangs continue to actively recruit children and use them in their operations. About 50 percent of gang members are children, while the total number of children recruited by these groups has increased by 70 percent over the past year.[105]

On 14 October 2024, Joseph Wilson (alias "Lanmo San Jou" – HTi 004) leader of the 400 Mawozo gang, distributed money to scores of children in the Croix-des-Bouquets commune, allegedly to support them in the new school year.[106]

2. Unaccompanied migrant children (children in street situations)

During the Panel's mission to the border town of Dajabon ,Dominican Republic, the Panel encountered a group of Haitian children (15 boys and 7 girls) in street situation.[107] The Panel witness their appalling living conditions and was also informed, by several organizations, of the rising number of Haitian minors surviving by begging, performing odd jobs, prostituting themselves, or engaging in criminal acts. Many of these children have been abandoned by their families who were deported while others live in Haiti and cross the border into the Dominican Republic to work there. The high number of Haitian deportees, during the reporting period, which, on some occasions, include pregnant women and minors,[108] increase the risks for minors to be left behind alone. Unaccompanied children are also at risk of becoming victims of trafficking in persons (Annex 3.1.)

3. Sexual and gender-based violence

Cases of sexual violence are rampant, as recorded by various organizations.[109] Survivors have minimal access to healthcare

[104] On 12 December 2024, the Inter-American Commission on Human Rights expressed its deep concern over the rise in violence by armed gangs in Haiti, urging the State to prioritize public safety as a fundamental condition for achieving stable democratic governance. See https://www.oas.org/en/iachr/jsForm/?File=/en/iachr/media_center/preleases/2024/316.asp

[105] See https://news.un.org/en/story/2024/11/1157401

[106] United Nations police data. October 2024.

[107] Panel visit to Dajabon. Confidential sources. January 2025.

[108] https://www.diariolibre.com/actualidad/nacional/2024/10/06/migracion-detiene-y-deporta-menores-de-edad-haitianos/2872271

[109] Precise figures on sexual violence are difficult to obtain due to widespread underreporting, different services provided and inconsistent data collection methodologies across different organizations. Some reporting data are the following: According to Médecins Sans Frontières (MSF), in 2024, they assisted 4,463 survivors of sexual violence, compared to 3,207 in 2023 and 1,775 in 2022. Most of the assaults were committed by gangs, see https://www.msf.fr/actualites/haiti-a-port-au-prince-l-insuffisante-prise-en-charge-des-victimes-de-violences-sexuelles; According to United Nations police data, there were 1,102 reported victims of rapes and sexual violence in 2024; Between January and November 2024, a total of 5,857 gender-based violence incidents were reported to the Gender Based Violence Area of Responsibility Protection Sub-Cluster, see https://reliefweb.int/report/haiti/snapshot-sur-les-incidents-de-violences-basees-sur-le-genre-vbg-janvier-novembre-2024, and from January to October 2024, the Sub-Cluster reported over 5400 cases of GBV (https://reliefweb.int/report/haiti/haiti-snapshot-sur-les-incidents-de-violences-basees-sur-le-genre-vbg-de-janvier-octobre-2024); the United Nations Integrated Office in Haiti Report of the Secretary General reported that between August and October 2024, armed individuals committed 102 acts of sexual violence against 123 survivors, including 49 minors, see https://reliefweb.int/report/haiti/united-nations-integrated-office-haiti-report-secretary-general-s202528-enarruzh; UNICEF provided services and support related to sexual and gender-based violence to over 25,000 people, see https://www.unicef.org/lac/en/press-releases/number-children-haiti-recruited-by-armed-groups-soars-70-per-cent.

services and an almost complete absence of justice.[110] During the reporting period, the Panel was informed of cases of girls experiencing gender-based violence and rape in IDP' sites.[111] In 2024, UNICEF reported a 1000% increase in sexual violence against children compared to 2023.[112]

During its mission to the Dominican Republic, the Panel gathered testimonies from survivors of sexual abuse perpetrated by gang members in Haiti. Among them, one adult from the LGBTIQ+ community and two minors. All cases happened between September and December 2024 in the metropolitan area of Port-au-Prince.[113]

4. Food insecurity

During this reporting period, high levels of acute food insecurity persist. From August 2024 to February 2025, it is projected that 48% of the population, approximately 4.8 million people, will face high levels of acute food insecurity, classified as IPC Phase 3 or above (Crisis or worse). This includes 6,000 individuals in IPC Phase 5 (Catastrophe), experiencing famine and the collapse of their livelihoods (Annex 3.2).

5. Haiti's education system in crisis

Gang violence has severely disrupted Haiti's education system, affecting institutions from elementary schools to universities.[114] In October 2024, gang violence forced the closure of nearly 3,000 schools in the West and Artibonite departments, mainly affecting public and national schools for low-income children. Many schools were repurposed as shelters for displaced people fleeing gang-controlled areas.[115]

According to UNICEF, as of October 2024 over 1000 schools remain closed due to violence or being used as shelters for displaced families, impacting more than 400,000 children. The situation is worsened by a teacher shortage, with nearly 30% of the staff having left the country or relocated.[116]

The rising number of IDPs is also affecting the education system, as many schools are being used as IDP shelters, while those in safer areas are becoming overcrowded due to the influx of displaced students.[117]

In January 2025, hundreds of students in Jérémie, Grand'Anse department, missed classes due to a teachers' strike demanding better working conditions, salary adjustments, and payment of overdue wages.[118]

Many University Faculties are in downtown Port-au-Prince, close to the General Hospital, an area controlled and constantly attacked by gangs. For instance, on 7 February 2025, the library of the Faculty of Law and Economic Sciences at the State University of Haiti was no longer operational due to gang attacks. Some books were removed, while others were stolen and sold on the streets.[119]

On 11 February 2025, in the metropolitan area of Port-au-Prince, a 22-year-old student was killed by a stray bullet at the Center for Diplomatic and International Studies (CEDI) and another one was also injured by a stray bullet at the Saint-Louis de Gonzague Institution.[120]

6. Obstructions of humanitarian access and assistance

In 2024, there were 769 incidents of humanitarian obstructions recorded by the Office for the Coordination of Humanitarian Affairs, the vast majority due to security operations and ongoing gang hostilities (Annex 3.3).

---

[110] See https://www.hrw.org/world-report/2025/country-chapters/haiti
[111] Confidential sources. October 2024.
[112] See https://reliefweb.int/report/haiti/haitis-children-under-siege-staggering-rise-child-abuse-and-recruitment-armed-groups
[113] Confidential sources. January 2025.
[114] See https://ayibopost.com/lueh-confrontee-a-la-crise-du-depart-de-ses-professeurs/ Interview with a humanitarian actor. January 2025.
[115] See https://ayibopost.com/ouest-et-artibonite-3000-ecoles-fermees-a-cause-des-gangs/
[116] See https://reliefweb.int/report/haiti/unicef-haiti-humanitarian-situation-report-no-9-october-2024
[117] See https://ayibopost.com/des-ecoles-de-provinces-debordees-par-lafflux-deleves-de-p-au-p/
[118] See https://lenouvelliste.com/article/252532/jeremie-des-enseignants-en-greve-des-ecoliers-reclament-leur-retour-en-salle-de-classe
[119] See https://x.com/nouvelliste/status/1887883090950856891?s=48&t=3kFgrKDPT9SeorQ5dwAnew
[120] See https://x.com/PrimatureHT/status/1889470003193225509/photo/1

Probably one of the worst incidents concerning the obstruction of humanitarian access and assistance is the aggression on 11 November 2024 and subsequent days,[121] by police officers and self-defense members against a MSF ambulance, patients and medical personnel in Port-au-Prince.[122]

7. Violations of the right to health

Haiti's healthcare system has been significantly impacted by gang violence, as the majority of medical facilities[123] are situated in areas controlled by gangs, forcing them to halt their operations.

Haiti's main hospital, the University Hospital, has remained non-operational since the end of February 2024 due to gang violence. On 24 December 2024, during an attempt to partially reopen the facility, gangs launched an attack, killing two journalists and a police officer, while injuring at least seven other reporters. Following the incident, the health minister was removed from office. Johnson André (alias "Izo", HTi.002), leader of the 5 Segond gang, stated that he had not authorized the reopening. [124] On 13 February 2025, a new attack by the 5 Segond gang set fire to one of the buildings of the hospital which contained the archives, radiology department, operating room, and surgical ward (Annex 3.4).

On 16 December 2024, gangs looted Bernard Mevs Hospital located in Port-au-Prince, and set its essential infrastructure on fire. According to medical sources, the perpetrators removed all valuable items following the destruction of the hospital.[125]

8. Attacks against freedom of speech

Haitian reporters endure intimidation and attacks from criminal groups in Port-au-Prince, endangering their security and restricting media freedom. As of January 2025, Haiti was included at the Global Impunity Index due to the lack of accountability for the murders of journalist.[126]

On 24 December 2024, the 5 Segond gang attacked during the ceremony of the partial reopening of the State University Hospital of Haiti, killing two journalists and one police officer, and injuring two police officers and seven journalists.[127]

9. Deficiencies of prison system

Haitian prisons remain in critical condition due to over population, food shortages, lack of clean water, and inadequate medical care. In 2024, there were 186 reported deaths—29 more than in 2023. Approximately 33% of these deaths were linked to anemia and malnutrition.[128]

Haiti's prison system holds a population of 7,463 inmates. A staggering 82.59% of the population, or 6,164 individuals, are in pretrial detention, while only 1,299 have been convicted. The occupancy rate continues to be as high as 302.14%, leaving each inmate with an average of just 0.33 m² of space. Within this population, there are 425 women, 226 boys, and 15 girls.[129]

In a recent report on the Haitian prison system, the Haitian Ombudsperson described the current conditions as creating a criminal environment that further criminalizes inmates and called for a new management system.[130]

[121] For a list of the subsequent attacks at hands of police officers see https://www.doctorswithoutborders.org/latest/crisis-haiti-what-know
[122] See section on HNP's indiscriminate use of deadly force and extra judicial executions (III.D)
[123] Medical facilities include not only the main hospitals such as the University Hospital but also, pharmacies, mobile clinics, laboratories, facilities for medical test, mobile clinics, etc.
[124] Interview with a UN staff, February 2025.
[125] Interview with a human rights defender, January 2025.
[126] See https://reliefweb.int/report/haiti/haiti-israel-most-likely-let-journalists-murders-go-unpunished-cpj-2024-impunity-index-shows-enarhe
[127] See supra.
[128] United Nations police data January 2025
[129] United Nations police data, as of 12 February 2025.
[130] Office de Protection du Citoyen, Etat des lieux, des Centres de détention et des Commissariats dans la zone métropolitaine de Port-au-Prince, décembre 2024. On file with the Panel.

10. Deviation of public funds and its impact on human rights[131]

States have a responsibility to respect, protect, and fulfill human rights. When they fail to do so, through action or inaction, they violate those rights. Misappropriation and embezzlement of public funds, worsens poverty and inequality, disproportionately affecting the most vulnerable and marginalizing members of society, and it constitutes a breach of the State's international human rights obligations.

While the diversion of public funds may not always directly constitute a human rights violation, it becomes one when those funds are earmarked for essential services like healthcare, sanitation, education, and food.

Two recent cases highlight this issue. The first one concerning the right to food of children while the second one relates to the right to social security of elderly people.

On 31 January 2025, the former coordinator of the National School Canteen Program (PNCS) was arrested for allegedly embezzling over 250 million gourdes. [132] The investigation revealed that nearly 90% of registered food suppliers were fictitious, indicating widespread corruption within the program and a direct violation of children's right to food.

On 7 February 2025, the former director of the National Old Age Insurance Office (ONA) was arrested for fraudulent loans and embezzlement disguised as mortgage loans. [133] This scandal further erodes trust in the ONA, particularly given the existing issues with delayed pension payments, and demonstrates a violation of the right to social security for elderly citizens.

[131] For more information see Section V.B
[132] Confidential report, 2025.
[133] Confidential report, 2025.

Annex 3.1: Panel's visit to the Dominican side of the Haiti-Dominican Republic border at Dajabon.

Photographs taken by the Panel of Experts during a visit to Dajabon, Dominican Republic. January 2025.

Annex 3.2: Acute Food Insecurity Situation for August 2024 - February 2025 and Projection for March - June 2025

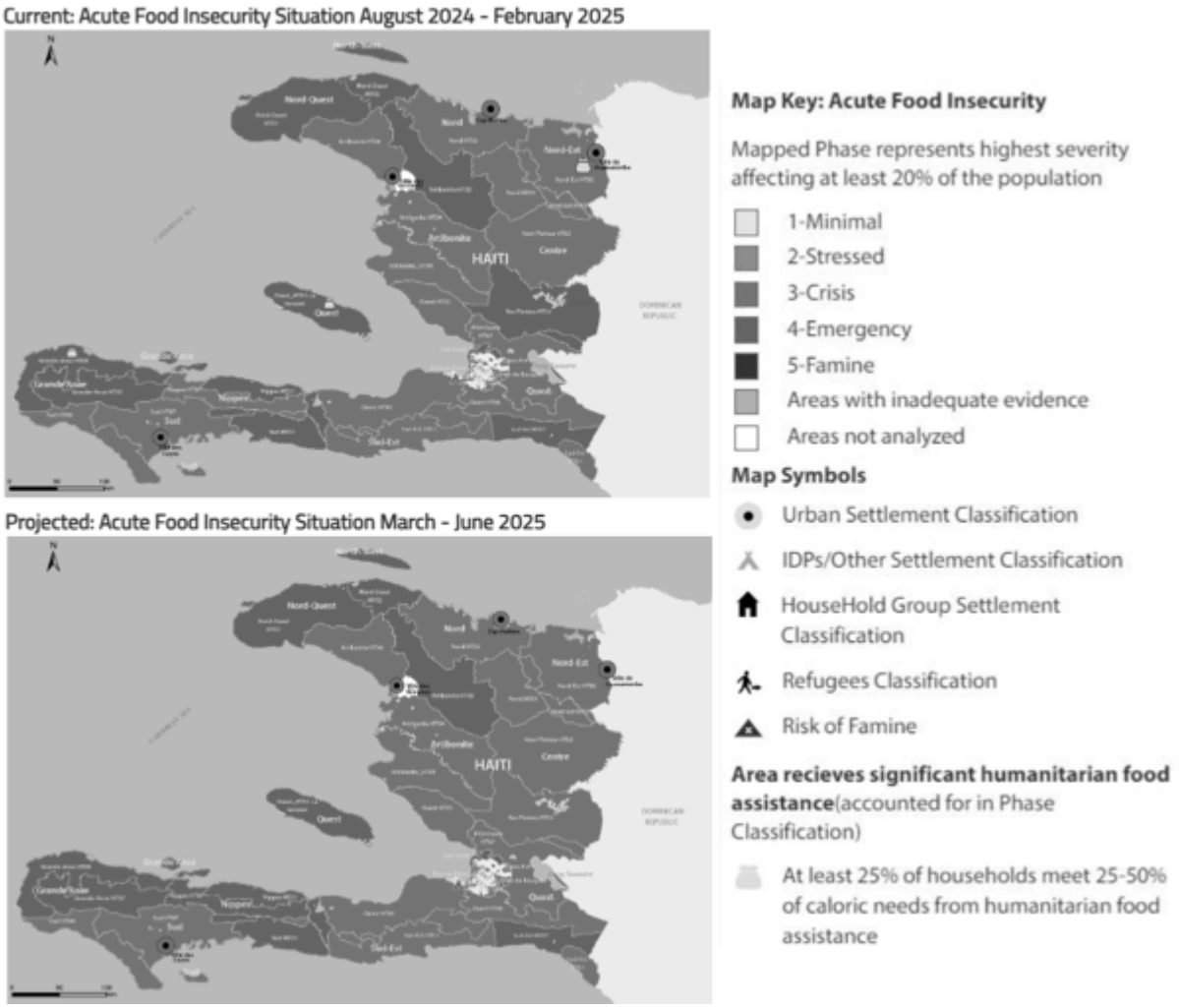

Integrated Food Security Phase Classification (IPC). “Haiti: Acute Food Insecurity Situation August 2024 – June 2025.” Available at: https://www.ipcinfo.org/ipc-country-analysis/details-map/en/c/1157971/?iso3=HTI Visited February 2025

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex 3.3. Overview of humanitarian access constraints from 1 January to 31 December 2024.

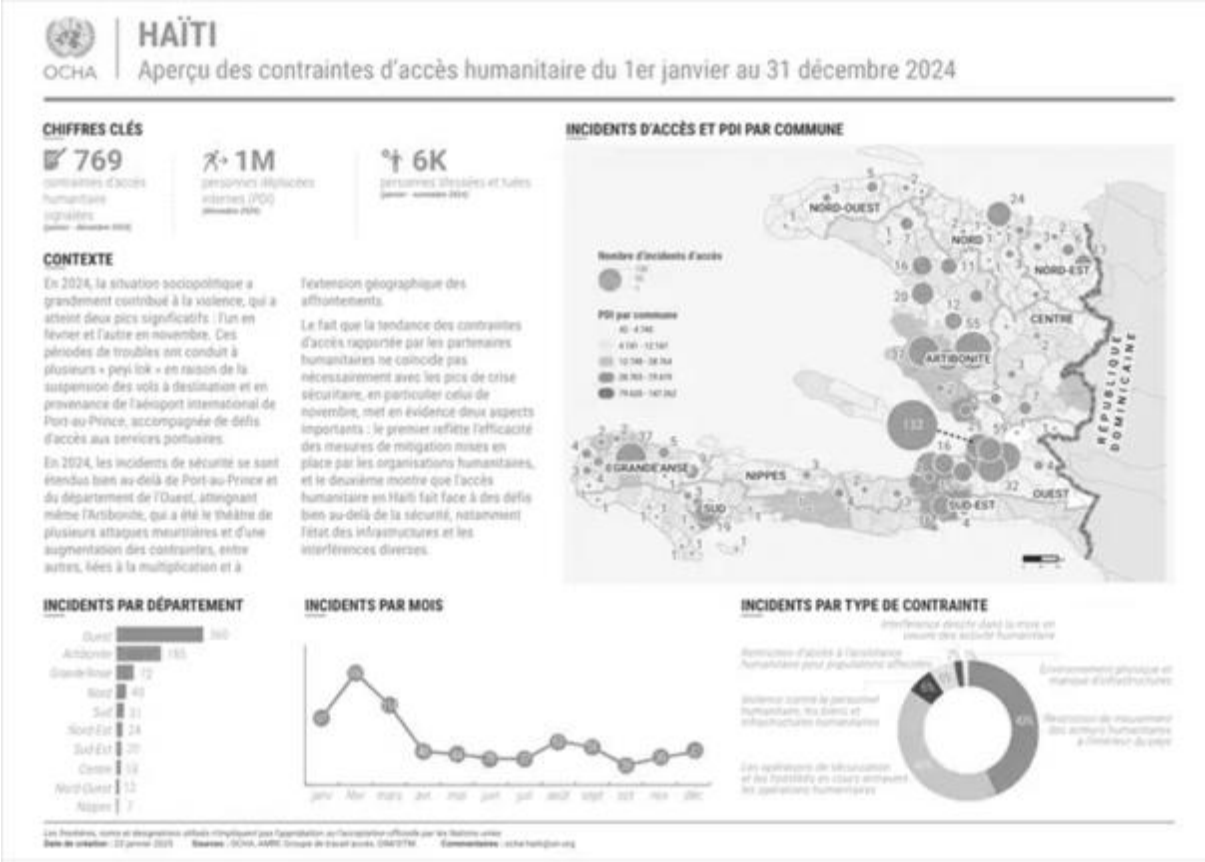

Available at https://reliefweb.int/report/haiti/haiti-apercu-des-contraintes-dacces-humanitaire-du-1er-janvier-au-31-decembre-2024 visited January 2025.

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex 3.4: Attacks by the 5 Segond gang on the Hospital of the State University of Haiti (General Hospital).

1) 24 December 2024.

Photographs of corpses and wounded individuals

Pictures taken from the following social media sources:

https://x.com/GazetteHaiti/status/1871611864775618576?s=19

https://www.facebook.com/telepepofisyel/photos/plusieurs-journalistes-se-trouvent-actuellement-en-danger-%C3%A0-lh%C3%B4pital-g%C3%A9n%C3%A9ral-o%C3%B9-/919249037012110/?_rdr

https://x.com/passioninfoplus/status/1871612606076576073?s=48&t=3kFgrKDPT9SeorQ5dwAnew

All web pages visited in December 2024.

2) 13 February 2025, a section of the General Hospital is set on fire by the 5 Segond gang.

Still taken from a video available at: https://www.facebook.com/Chaine52/videos/le-plus-grand-centre-hospitalier-de-port-au-prince-en-flammesun-incendie-sest-d%C3%A9/1718360708728636/. Visited February 2025.

Annex 4: Displacement following Gran Grif gang attacks in Pont Sondé (03 to 09 October 2024)

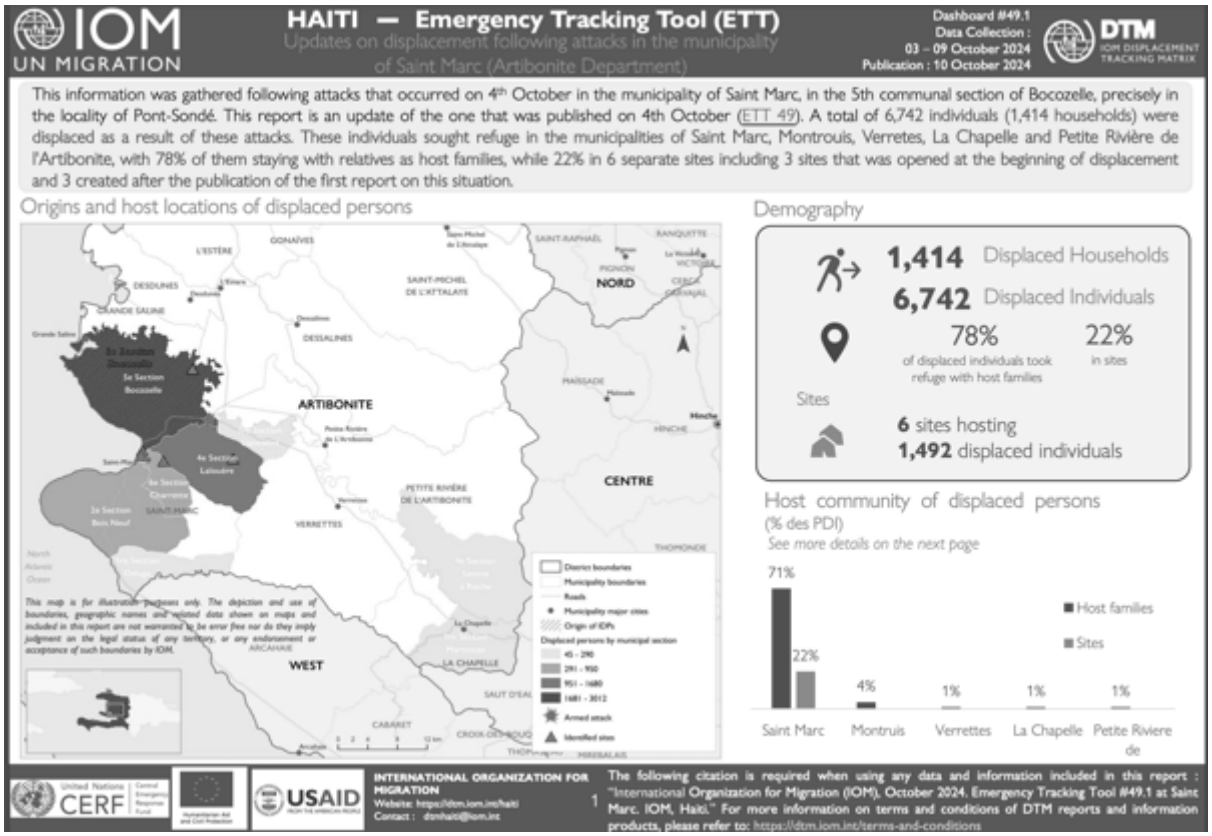

"International Organization for Migration (IOM), Oct 10 2024. DTM Haiti — Emergency Tracking Tool 49.1 — Updates on displacement following attacks in Saint Marc (03 to 09 October 2024). IOM, Haiti." November 2024. Available at: https://dtm.iom.int/reports/haiti-emergency-tracking-tool-491-updates-displacement-following-attacks-saint-marc-03-09?close=true visited November 2024.

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex 5: IDPs following *Viv Ansanm* gangs' attacks in several areas of Port-au-Prince, (11 to 20 November 2024)

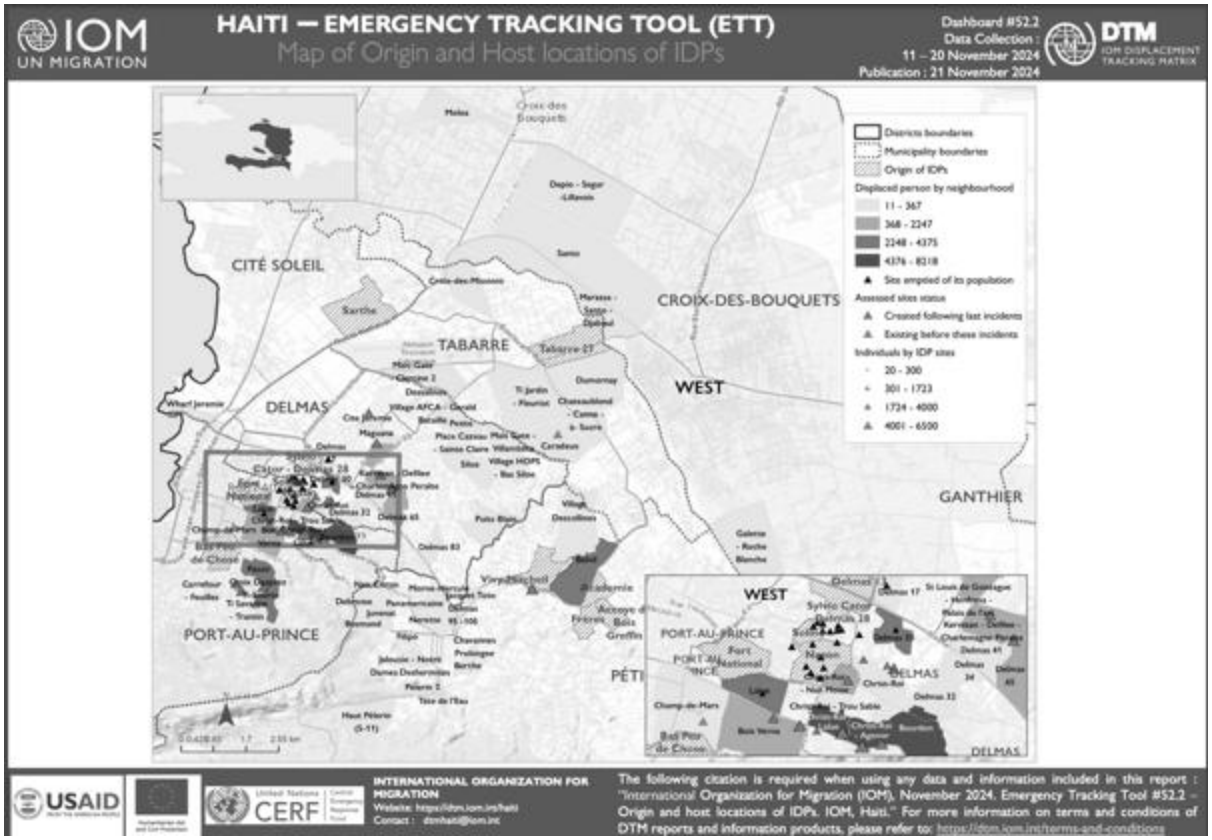

"International Organization for Migration (IOM), Nov 22 2024. DTM Haiti — Emergency Tracking Tool 52.2 — Origin and host locations of IDPs (11 - 20 November 2024). IOM, Haiti." Available at: https://dtm.iom.int/maps/haiti-emergency-tracking-tool-522-origin-and-host-locations-idps-11-20-november-2024 Visited November 2024.

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex 6: IDPs following Gran Grif gang attacks in Petite rivière de l'Artibonite, (10 December 2024)

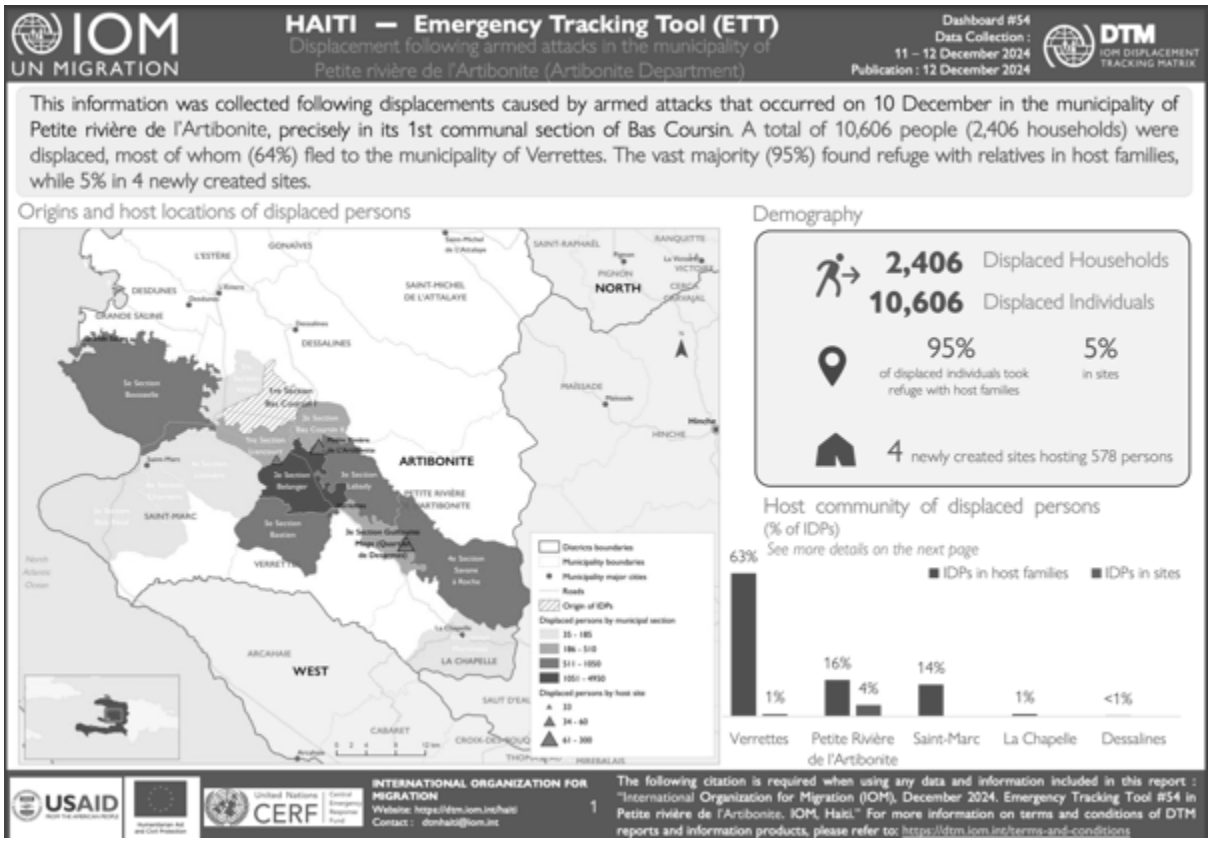

"International Organization for Migration (IOM), Dec 12 2024. DTM Haiti — Emergency Tracking Tool 54 — Displacement following armed attacks in the municipality of Petite rivière de l'Artibonite (11 - 12 December 2024). IOM, Haiti." Available at: https://dtm.iom.int/reports/haiti-emergency-tracking-tool-54-displacement-following-armed-attacks-municipality-petite Visited February 2025

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex 7: IDPs following *Viv Ansanm* gangs' attacks in Kenscoff (West department), (28 January to 9 February 2025)

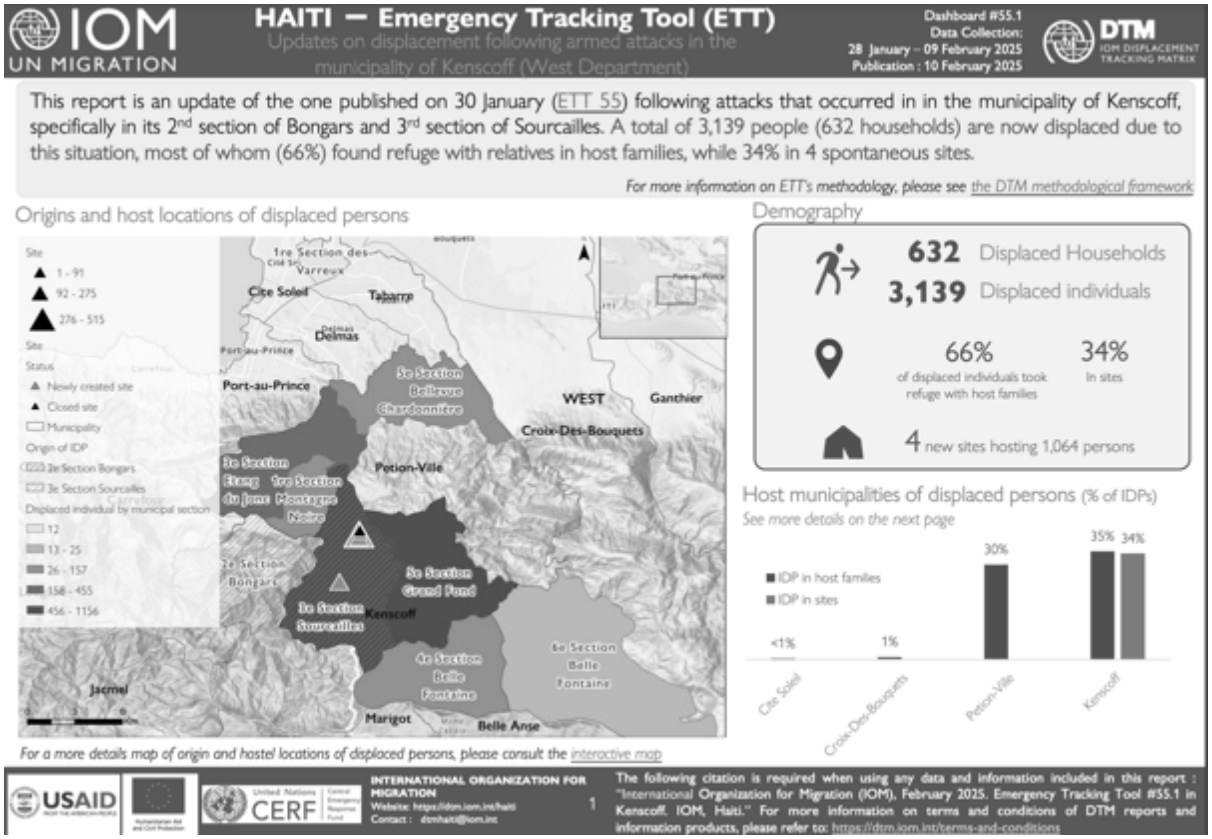

"International Organization for Migration (IOM), Feb 10 2025. DTM Haiti — Emergency Tracking Tool 55.1 — Updates on displacement following armed attacks in the municipality of Kenscoff (28 January - 09 February 2025). IOM, Haiti" Available at: https://dtm.iom.int/reports/haiti-emergency-tracking-tool-551-updates-displacement-following-armed-attacks-municipality?close=true Visited February 2025

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

Annex 8: Migration, Deportees/Returnees, Refugees and IDPs

IOM Haitian IDPs 2024

According to the IOM, at the end of 2024 there were 1,041,229 internally displaced persons (IDPs) in Haiti, representing about 9% of the population. In the metropolitan area of Port-au-Prince, 65% of IDPs reside in official sites, while in other provinces, 99% live outside of official sites. Children (both boys and girls) comprise 53% of the IDP population, and women (adults and minors) make up 55%.[134]

Figure 1. Nombre de personnes déplacées internes par département

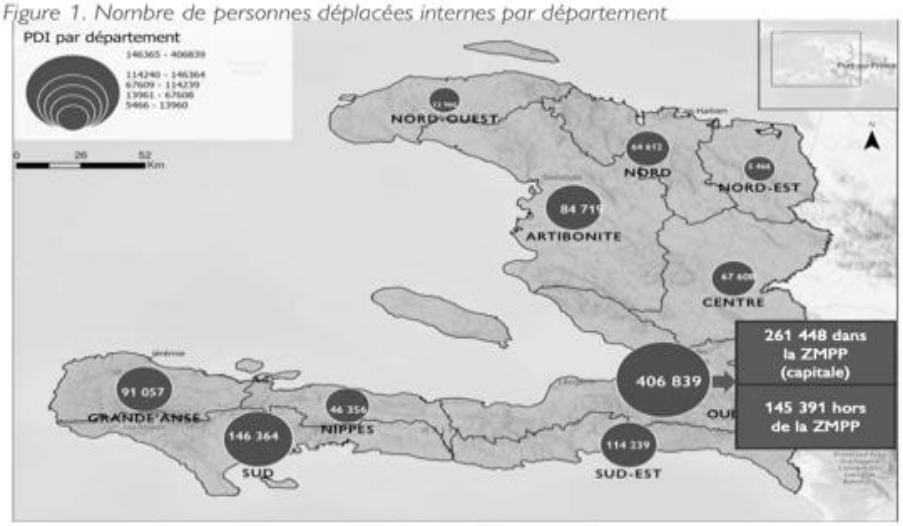

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations. Available at: https://dtm.iom.int/fr/reports/haiti-fiche-dinformations-cles-sur-la-situation-de-deplacement-round-9-decembre-2024?close=true visited January 2025.

[134] https://dtm.iom.int/fr/reports/haiti-fiche-dinformations-cles-sur-la-situation-de-deplacement-round-9-decembre-2024?close=true

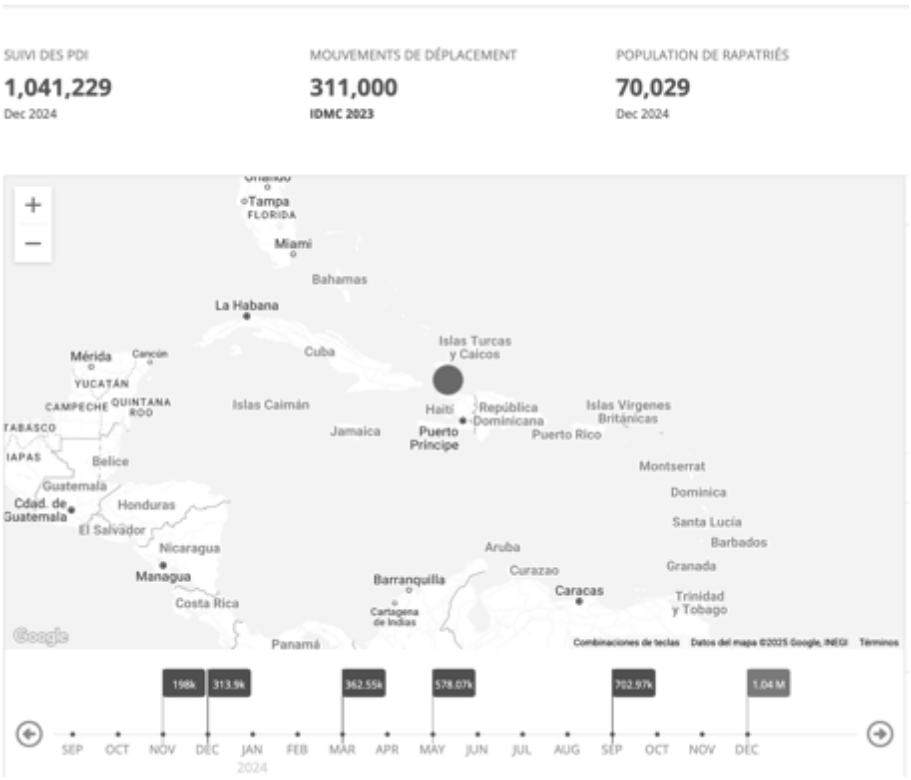

Source: IOM. Displacement Tracking Matrix. Haiti 2024. Available at: https://dtm.iom.int/fr/haiti visited January 2025. Map data @2025 Google, INEGI

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

IOM Haitian deportees 2024

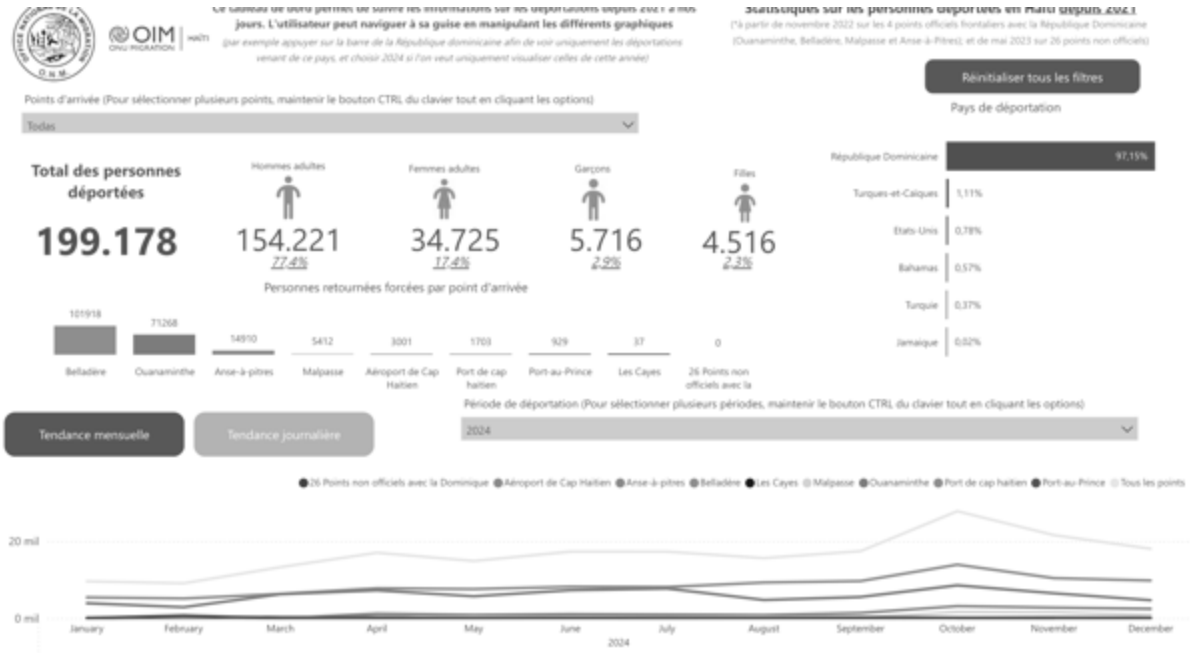

Source: OIM. Forced returns to Haití 2024. Available at: https://dtm.iom.int/fr/node/23491 Visited January 2025.

UNHCR

Haitian refugees and asylum seekers from 2024

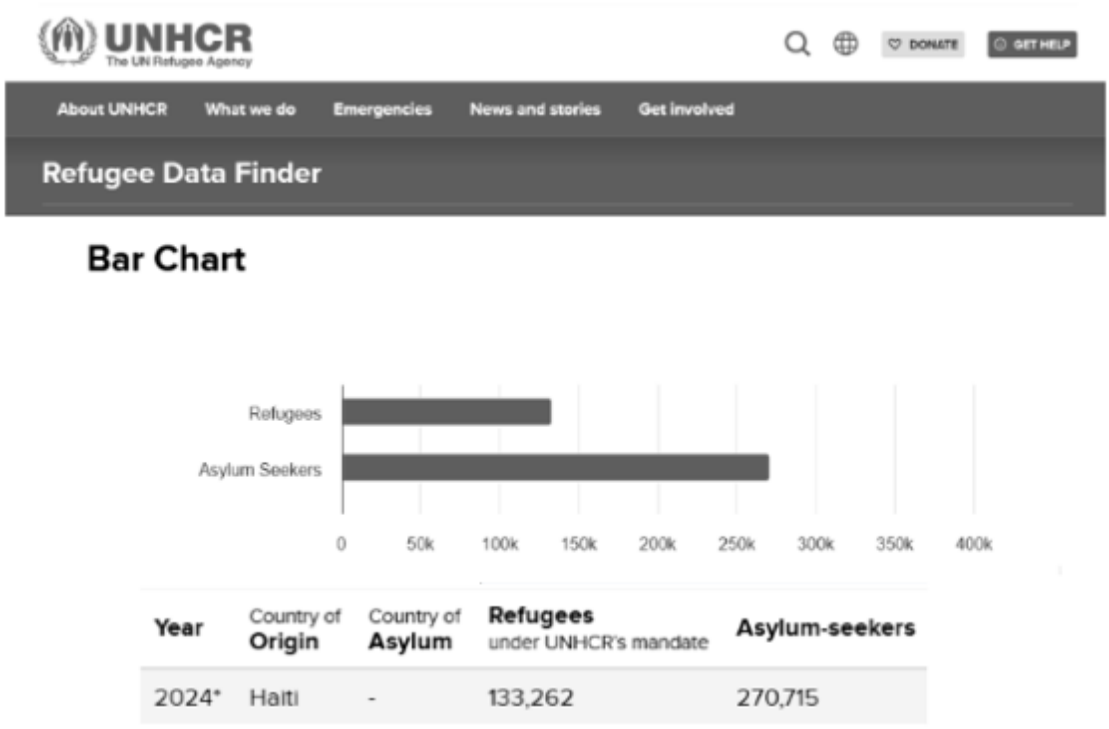

Year	Country of Origin	Country of Asylum	Refugees under UNHCR's mandate	Asylum-seekers
2024*	Haiti	-	133,262	270,715

UNHCR Refugee Data Finder. Data as of December 2024. Available at: https://bitly.cx/0pxXk visited January 2025.

Haitians crossing the Darien, 2022 to 2024.

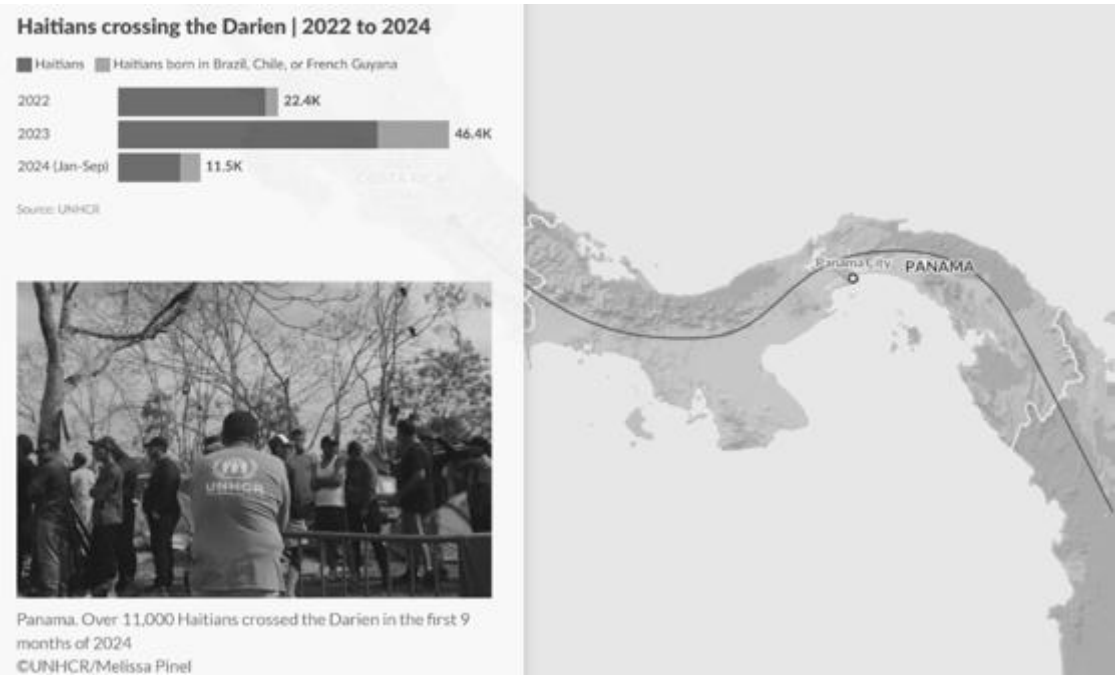

UNHCR. Haiti: A multi-dimensional crisis leading to continued displacement. October 2024 Available at: https://dataviz.unhcr.org/product-gallery/2024/10/haiti-a-multi-dimensional-crisis-leading-to-continued-displacement visited January 2025. Map source @ Mapbox, @ OpenStreetMap

The boundaries and names shown and the designations used on this map do not imply official endorsement or acceptance by the United Nations.

US CUSTOMS AND BORDER PROTECTION

U.S. Customs and Border Protection data show a total of 220,798 Haitians encountered in 2024.

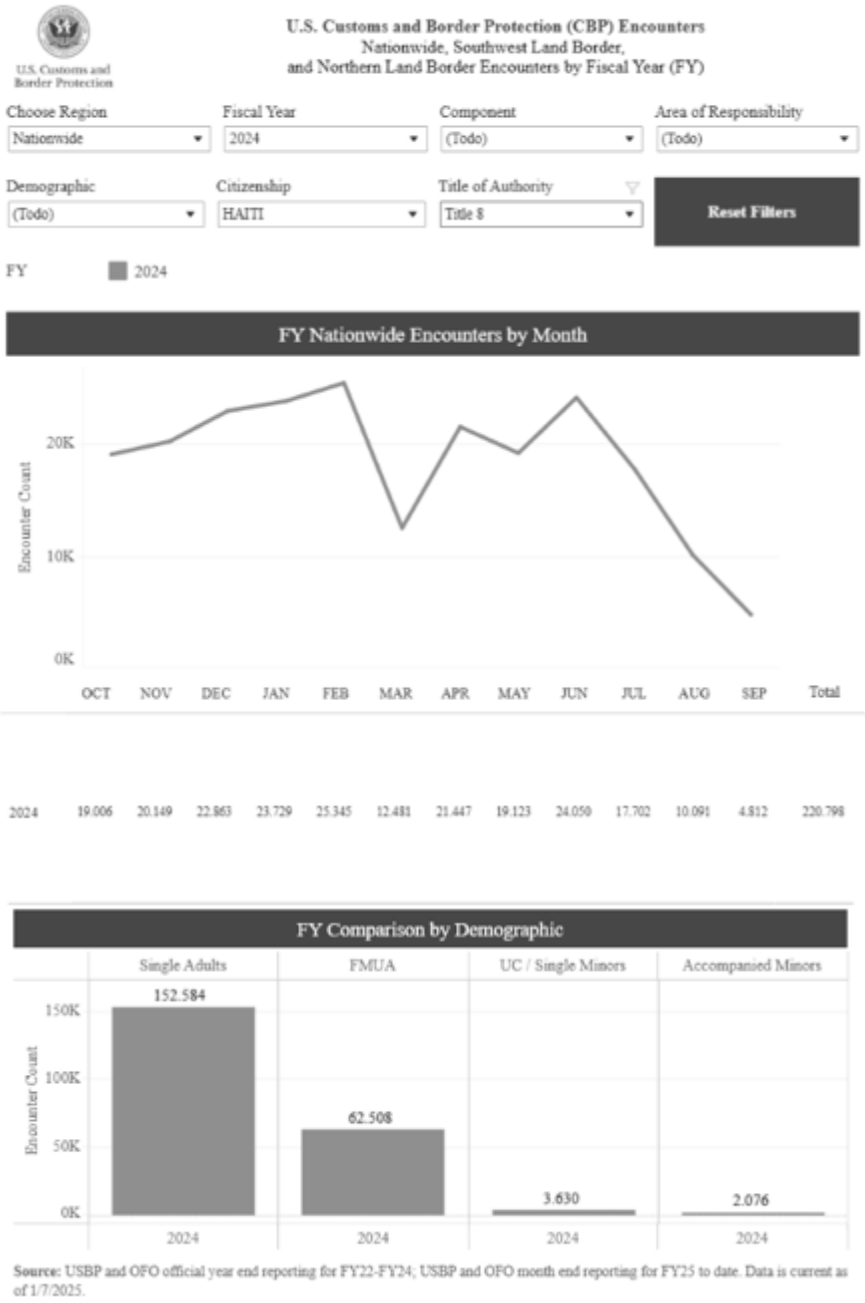

U.S. Border Patrol and Office of Field Operations Encounters by Area of Responsibility and Component Available at: https://www.cbp.gov/newsroom/stats/nationwide-encounters visited February 2025.

This table summarizes some of the incidents involving Haitian migrants in 2024 and early 2025. The incidents highlight the U.S. Coast Guard's efforts to intercept vessels carrying migrants in the Caribbean and near Florida. Available at: https://search.usa.gov/search?affiliate=uscg_news&query=haiti+2024 visited February 2025.

Date	Incident Summary	Number of Haitians Involved
3 February 2024	Interdiction of a smuggling operation near Fort Pierce Inlet, Florida.	33
27 September 2 2024	Interdiction of a Haitian vessel 60 miles south of Turks and Caicos Islands.	182
12 October 2024	Interdiction of a Haitian sailboat south of Turks and Caicos Islands.	181
10 February 2025	Repatriation of 132 Haitians to Cap-Haitien, Haiti, after interception near Marathon, Florida.	132

The total Haitian nationals interdicted in FY2024 was 857[135]

[135] https://www.news.uscg.mil/Press-Releases/Article/4062016/coast-guard-repatriates-132-aliens-to-haiti/

GARR

According to the Groupe d'Appui aux Rapatriés et Réfugiés (GARR), an Haitian NGO, there were a total of 581,127 returnees to Haiti during 2024 mainly from the Dominican Republic.

"Groupe d'Appui aux Rapatriés et Réfugiés, Rapport Mensuel: Rapatriements, Retours spontanés, Refoulements." Available at: https://x.com/GARRHaiti/status/1885421694468116627/photo/1 visited February 2025.

DOMINICAN REPUBLIC

The General Directorate of Migration of the Dominican Republic reported that in 2024, it repatriated 276,215 foreigners of whom the majority were Haitians. These repatriations were carried out quarterly as follows: 48,344 between January and March, 62,446 from April to June, 71,414 between July and September, and 94,223 from October to December.[136]

As of January 2025, about 31, 204 Haitian nationals had been expelled.[137]

[136] See https://migracion.gob.do/dgm-repatria-mas-de-276215-extranjeros-en-condicion-migratoria-irregular-en-el-pais/
[137] https://www.prensa-latina.cu/2025/02/02/dominicana-deporto-unos-31-mil-extranjeros-en-enero-mayoria-de-haiti/

HONDURAS

According to National Institute of Migration of Honduras, in 2024 a total of 19,647 Haitian nationals entered the country.[138]

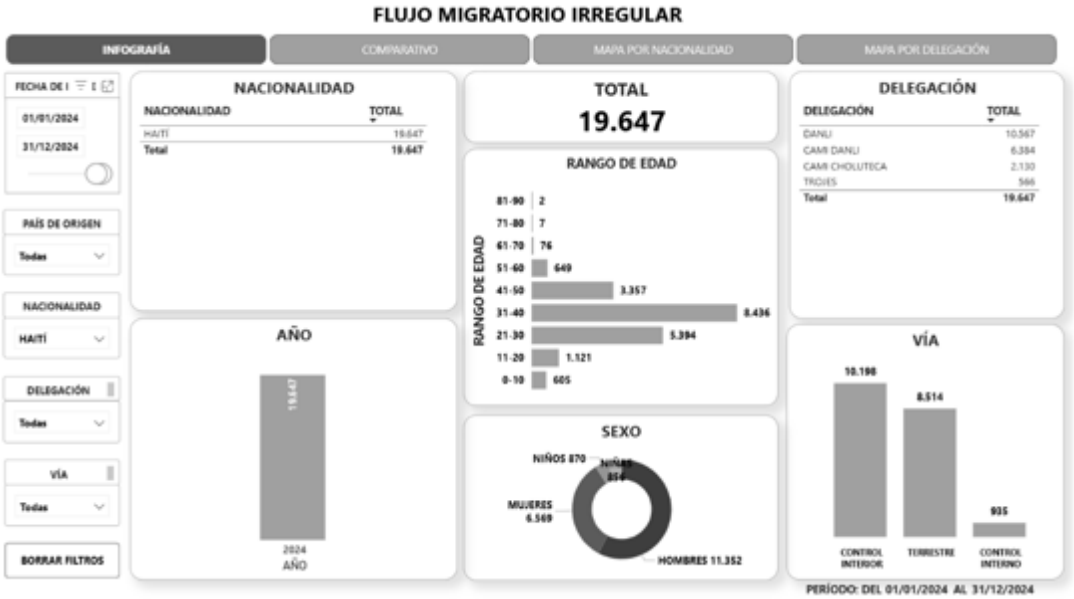

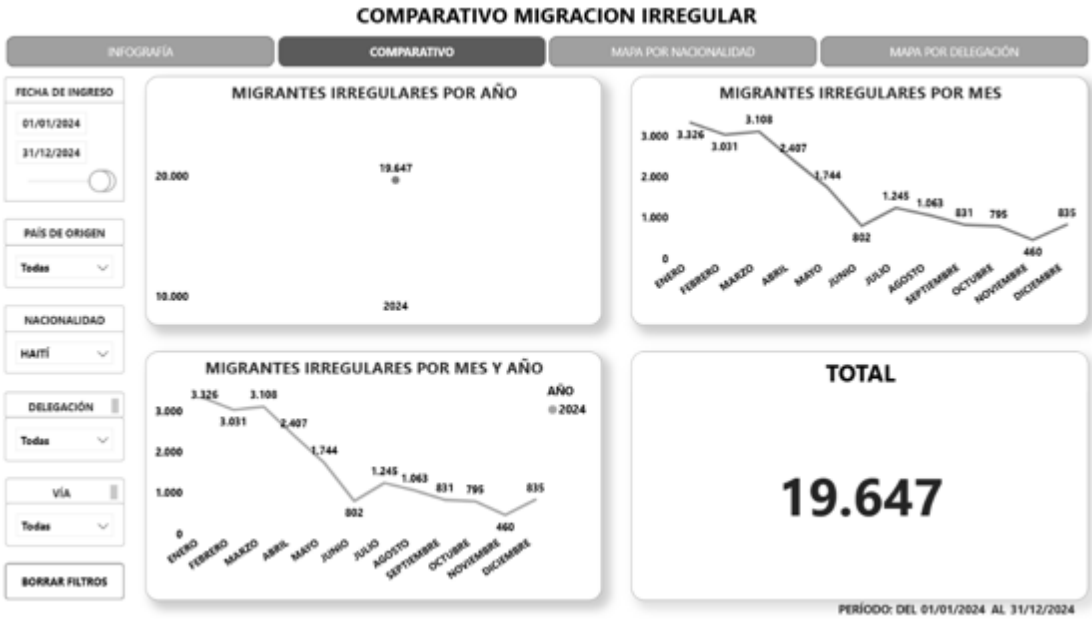

[138] See https://inm.gob.hn/migracion-irregular.html

MEXICO

According to statistics from the Mexican Commission for Refugee Assistance (COMAR), in 2024, 10,853 Haitian nationals applied for asylum in Mexico. 2,570 cases were resolved, of which 49% (1,265 individuals) were granted refugee status. Additionally, 41% (1,054 individuals) received Complementary Protection, which guarantees certain rights and international protection, although without official refugee recognition.[139]

***SOLICITANTES X NACIONALIDAD 2022, 2023 Y 2024 (PERSONAS)

TOP10	NACIONALIDAD	2022 PERSONAS	TOP10	NACIONALIDAD	2023 PERSONAS	TOP 10	NACIONALIDAD	2024 PERSONAS
3-	HAITÍ	17,199	1-	HAITÍ	44,110	3-	HAITÍ	10,853

TASA DE POSITIVOS EN RELACION AL TOTAL DE RESUELTOS 2024.

PAIS	RESUELTOS: Positivo, PC, Negativo.	POSITIVOS	TASA DE POSITIVOS
HAITÍ	2,570	1,265	49%

TASA DE P.C. EN RELACION AL TOTAL DE RESUELTOS 2024.

PAIS	RESUELTOS: Positivo, PC, Negativo.	PC	TASA DE P.C.
HAITÍ	2,570	1,054	41%

TASA DE POSITIVOS MAS P.C. EN RELACION AL TOTAL DE RESUELTOS 2024.

PAIS	RESUELTOS: Positivo, PC, Negativo.	POSITIVO + P.C.	TASA DE POSITIVO y P.C.
HAITÍ	2,570	2,319	90%

[139] See https://www.gob.mx/comar/articulos/la-comar-en-numeros-387226?idiom=es

TURKS AND CAICOS

In 2024, Turks and Caicos authorities intensified security operations to address the increasing number of migrant vessels attempting to reach the islands. On 5 January 2024 a vessel carrying over 200 undocumented Haitian migrants was stopped near West Caicos.[140] On 11 March 2024, another vessel carrying 140 Haitian migrants (121 men and 19 women) was interdicted in nearby waters of Turks and Caicos.[141]

Between 16 and 18 August 2024, a total of 217 Haitian migrants were intercepted in four separate operations while attempting to disembark Turks and Caicos.[142]

As of 8 October 2024, more than 1,100 Haitian nationals had been intercepted by Turks and Caicos authorities. [143]

On 16 October 2024, the U.S. Coast Guard repatriated 169 people to Haiti after intercepting an overloaded makeshift vessel south of the Turks and Caicos Islands. [144]

BAHAMAS

Each entry in this table summarizes incidents involving Haitian nationals, as reported in press releases from the Bahamas Department of Immigration. A total of 1,067 Haitian nationals were involved in these incidents throughout 2024 and early 2025, with most being repatriated from New Providence, Inagua, and Matthew Town as part of ongoing enforcement operations.[145]

Date	Number of Haitian Nationals	Description
28 Jan 2025	4	Six individuals apprehended during control operations
3 Jan 2025	3	Three Haitians were prosecuted
20 Dec 2024	5	Five Haitian nationals prosecuted
5 Nov 2024	10	Ten Haitians prosecuted in court
4 Sep 2024	1	Haitian and American prosecuted
17 May 2024	124	124 Haitians repatriated
21 Mar 2024	264	264 individuals repatriated from Matthew Town
17 Apr 2024	259	259 Haitians repatriated from New Providence
8 Mar 2024	134	134 individuals repatriated
1 Feb 2024	245	Two repatriations executed from Inagua
13 Jan 2024	18	18 Haitians detained in Matthew Town
Total	1067	

[140] See: https://thewatch-journal.com/2024/03/04/teamwork-deters-illegal-immigration-near-turks-and-caicos-islands/
[141] See: https://magneticmediatv.com/2024/03/rbdf-intercepts-migrants-in-turks-and-caicos-islands-2
[142] See https://www.tcipolice.tc/royal-bahamas-defence-force-patrol-vessel-intercepts-haitian-migrant-vessel-near-turks-and-caicos-island/
[143] See: https://tcweeklynews.com/local-authorities-captured-fleeing-haitians-to-date-in-p14480-155.htm#:~:text=Delana%20Isles%E2%80%A2,to%20be%20of%20Haitian%20descent
[144] See https://www.news.uscg.mil/Press-Releases/Article/3935373/coast-guard-repatriates-169-migrants-to-haiti/
[145] See https://www.immigration.gov.bs/?s=haiti.

JAMAICA

On 6 October 2024 a group of 35 Haitian migrants was detained after arriving on a beach in the Portland district of Jamaica.[146] Additionally, on 23 October 2024, Jamaican returned to Haiti a group of 17 Haitian migrants who had been living in the country for about a year.[147]

[146] https://es-us.noticias.yahoo.com/detienen-35-migrantes-haitianos-arribaron-205748252.html?guccounter=1&guce_referrer=aHR0cHM6Ly9jaGF0Z3B0LmNvbS8&guce_referrer_sig=AQAAAGQoSKMp0n4c6pXDEx-iaWgi9sguXxgQf_Ix0tDPmjoFQScY3XppkdiN05LL5VSeK9krPGm8kKLVi8kueZj2jsDbXZQTviiEjQW2HkIQs1aD-miwfrr7NbzNQtoQoZJNxK4AEi3C5dqU8yAxWCtKe07GdA7dBTaRhMmP_Omp8FSm7H

[147] See https://www.jamaicaobserver.com/2024/10/23/17-haitians-reportedly-jamaica-year-returned-home/

Annex 9: Haitian Government's call to the population to help the Police. 12 December 2024.

NOTE DE PRESSE

UN PLAN D'ACTION FERME POUR LA SÉCURITÉ ET LA JUSTICE :
Le PREMIER MINISTRE TRACE la VOIE

Port-au-Prince, le jeudi 12 décembre 2024.-

Lors d'un point de presse tenu ce jour à la Résidence officielle, le Premier ministre, Monsieur **Alix Didier Fils-Aimé**, également président du Conseil supérieur de la Police nationale d'Haïti, a dévoilé une série de mesures fortes pour lutter contre l'insécurité et apporter un soutien concret aux entrepreneurs victimes d'actes de banditisme et de criminalité perpétrés par des groupes armés.

Reconnaissant la gravité de la crise sécuritaire, le Premier ministre a, d'entrée de jeu, présenté ses profondes sympathies aux familles des victimes des récents massacres, notamment à **Wharf-Jérémie**, **Petite Rivière de l'Artibonite**, et dans d'autres localités de la région métropolitaine, avant de rendre publiques ses instructions claires et sans équivoque adressées au ministre de la Justice et de la Sécurité publique, **Me Patrick Pélissier**, afin de poursuivre et sanctionner sévèrement les auteurs de ces crimes odieux.

Des mesures concrètes pour renforcer la sécurité

Dans sa volonté d'agir rapidement et efficacement, le Premier ministre a annoncé les actions suivantes:

- ***Doublement immédiat des frais de la carte prépayée des policiers, en reconnaissance de leur engagement sur le terrain***
- ***Augmentation de 50% des indemnités des employés civils de la Police nationale d'Haïti, pour soutenir leur travail indispensable***
- ***Renforcement technique et financier des forces de sécurité, incluant la Police nationale et les Forces armées d'Haïti, afin d'étendre leur capacité opérationnelle sur tout le territoire national***

Appel à la mobilisation collective

Le chef du gouvernement a rappelé avec fermeté l'importance d'une collaboration étroite entre les forces de l'ordre et la population :

"La Police nationale, les Forces armées et le gouvernement doivent impérativement jouer leur rôle, mais cela exige aussi un accompagnement constant de la population pour venir à bout de l'insécurité", a-t-il martelé.

Assistance humanitaire et engagement pour l'avenir

Dans le cadre des mesures sociales, le Premier ministre s'engage également à fournir une assistance humanitaire aux déplacés internes et aux rapatriés de la République Dominicaine et d'autres pays.

Réitérant sa détermination à rétablir la sécurité et la justice dans le pays, le Premier ministre a également rappelé l'importance de travailler sur des chantiers prioritaires tels que :

- ***La relance économique***
- ***La réforme constitutionnelle***
- ***Et l'organisation des prochaines élections dans un climat de sérénité et de transparence.***

"Nous sommes fermement engagés à rétablir l'État de droit et à offrir au peuple haïtien la sécurité et la stabilité qu'il mérite," a-t-il conclu.

FIN

www.primature.gouv.ht

Available at https://x.com/PrimatureHT/status/1867351786367201490 visited January 2025.

Annex 10A: Photos of elvers (also known as “glass eels” or “zangi” in Creole) fished in the shores of Haiti.

Sources: https://haiticlimat.org/ti-zangi-anguille-une-espece-vulnerable-prise-en-otage-en-haiti/ (visityed on 5 February 2025).

Source: https://www.juno7.ht/haiti-exploitation-danguilles-de-riviere-le-marndr-ne-recoit-plus-de-dossiers/ (Visited on 5 February 2025).

Annex 10B: The spawning

Upon spawning, the American eels spread from the Sargasso Sea, and since the distance to Hispaniola Island (Haiti and Dominican Republic) is much shorter than those migrating to the European continent, the former tend to be younger and smaller by the time they are caught (as glass eels). That explains why those caught elsewhere later are much bigger, having grown as they swim away.[148] In this context and due to their smaller size, 1kg of elvers in Haiti and in Cuba contains about 10,000 elvers, while in the Dominican Republic, the USA and Canada, where they are a bit bigger, 1kg contains 7,000 of them.[149] Elvers can survive by feeding on their umbilical cord for some days, while older ones need frequent feeding (often on fish flakes). Haitian traders therefore undergo lesser feeding costs for captured elvers.[150]

For the breeding zone (Sargasso Sea) and the spread of American glass eels with the water currents from their spawning area in the Sargasso Sea, see for instance https://www.researchgate.net/figure/Panmictic-distribution-of-American-eel-and-their-migration-routes-from-their-spawning_fig1_370443366 (Visited on 10 February 2025).

[148] https://www.kmae-journal.org/articles/kmae/pdf/1998/02/kmae199834908.pdf.
[149] Interview with officials of CODOPESCA in the Dominican Republic. January 2025.
[150] Interview with two traders of elvers in Haiti. February 2025.

Annex 11: The pricing

Whereas the retail price upstream (at the source) for live elvers is between USD 0.49 and USD 2.45 per kilogram within the fishing shorelines of Port-au-Prince and the surrounding areas,[151] this price increases sharply to between USD 4,500 and 5,000 per kilo at the point of export.[152] Although the annual volume of elvers from Haiti is difficult to quantify owing to the informal nature of the sector, sources indicated that the country's export capacity could be about 800 tons per year.[153]

[151] Interview with two fishermen, one in Leogane and another in Carrefour, Port-au-Prince. February 2025. Also see: https://www.selinawamucii.com/insights/prices/haiti/live-eels/.

[152] Four confidential sources with the inside knowledge of the prices set by ANAEPA, 2025.

[153] A customs official aware of eel exports in Port-au-Prince. Also see, https://www.selinawamucii.com/marketplace/dashboard/price-reports/36/90?category%5Bid%5D=36&category%5Bname%5D=Live%20Eels&country%5Bid%5D=90&country%5Bname%5D=Haiti./

Annex 12: Trends in the elvers sector in Haiti

Eel fishing in Haiti has expanded gradually in the country since 2013. The American eel is caught in the juvenile stage (as glass eel) between September to April and is practically done from dusk until dawn. Most fishermen flood the shorelines during this season because elvers are usually plenty and fetch more than ordinary fish. Three fishermen based in Leogane and one in Delmas area of Port-au-Prince metropolitian explained how, during the fishing season some gang leaders compel fishermen to contribute a quarter of their daily catch to them as a show of allegence so as to be allowed to fish in areas controlled by those gangs. The task does not require too many expensive materials, as it is carried out with handcrafted baskets whose skeleton is made with bamboo or iron and covered with mosquito nets.[154] The middlemen, who source them from fishermen determine the downstream prices for *zangi* because they are the ones who undertekae the tasks of packaging them in oxygenated tanks before transporting and delivering them to licensed exporters. At that point they sell 1kg of *zangi* $1000 – 2500 USD per kg, depending on the season and availability.[155]

A former minister observed that Haiti could seize the opportunity to regularize the eel trade so that the country combats illicit trafficking, among other things, in order to reduce insecurity.[156]

[154] Ibid.
[155] Interview with a *zangi* trading middleman based in Croix-des-Bouquets area, 10 February 2025; a customs revenue official based in Port-au-Prince (6 February 2025) and a former *zangi* fisherman based in Delmas (4 February 2025). Also see,
[156] Interview with a confidential source. Also see, https://lenouvelliste.com/article/252777/jean-vilmont-hilaire-alerte-sur-le-commerce-danguilles-et-appelle-a-une-regulation-stricte.

Annex 13: Competing associations involved in elvers supply chain

I. **ANAPRA (**L'Association Nationale d'Exploitation et de Protection Aquatique). It is an entity that reportedly works to maintain the balance between human consumption and the sustainability of aquatic populations. The idea came from a group of entrepreneurs claiming to be concerned about the major issues in the Haitian marine ecosystem and the fishing industry in general, but which were neglected by decision-makers.[157]

Below: is a letter dated 12 August 2019 by the founding members, introducing ANAPRA and its objectives.

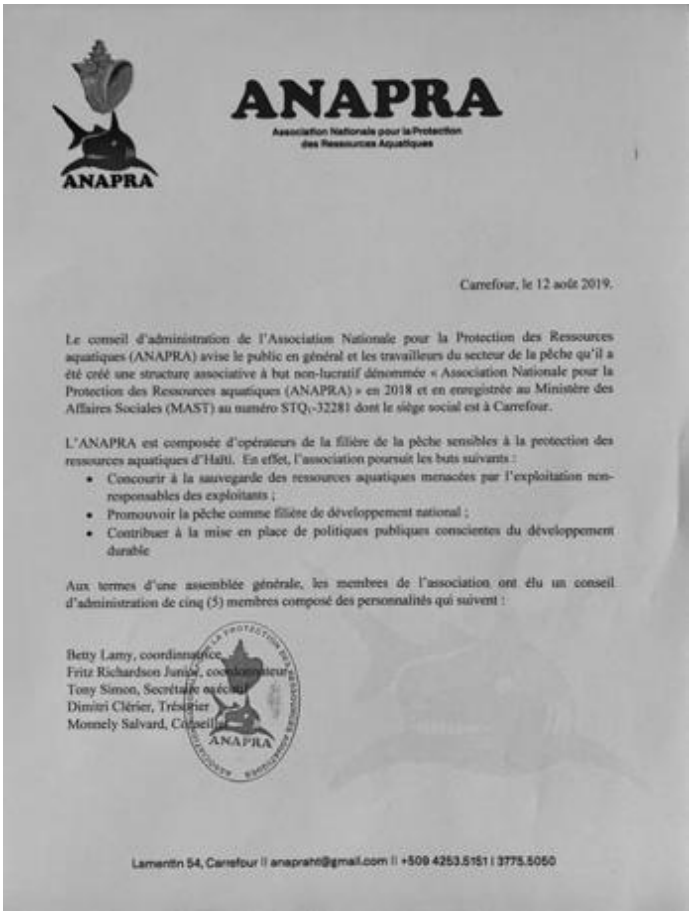

ANAPRA

Association Nationale pour la Protection des Ressources Aquatiques

Carrefour, le 12 août 2019.

Le conseil d'administration de l'Association Nationale pour la Protection des Ressources aquatiques (ANAPRA) avise le public en général et les travailleurs du secteur de la pêche qu'il a été créé une structure associative à but non-lucratif dénommée « Association Nationale pour la Protection des Ressources aquatiques (ANAPRA) » en 2018 et en enregistrée au Ministère des Affaires Sociales (MAST) au numéro STQ-32281 dont le siège social est à Carrefour.

L'ANAPRA est composée d'opérateurs de la filière de la pêche sensibles à la protection des ressources aquatiques d'Haïti. En effet, l'association poursuit les buts suivants :

- Concourir à la sauvegarde des ressources aquatiques menacées par l'exploitation non-responsables des exploitants ;
- Promouvoir la pêche comme filière de développement national ;
- Contribuer à la mise en place de politiques publiques conscientes du développement durable

Aux termes d'une assemblée générale, les membres de l'association ont élu un conseil d'administration de cinq (5) membres composé des personnalités qui suivent :

Betty Lamy, coordinatrice,
Fritz Richardson Junior, coordonnateur,
Tony Simon, Secrétaire exécutif,
Dimitri Clérier, Trésorier
Monnely Salvard, Conseiller

ANAPRA

Lamentin 54, Carrefour || anaprahti@gmail.com || +509 4253.5151 | 3775.5050

Three of the five officials of ANAPRA mentioned in the letter above are part of the 21 traders holding export licenses.[158]

The Panel is looking into allegations of irregularities in the issuance of export licenses.

[157] https://anaprahaiti.org/.
[158] Names provided during interviews with two confidential sources aware of the *zangi* export sector in Haiti. Date: 8 February 2025. Also see, https://lequotidiendhaiti.com/?p=10927; https://haitiantimes.com/2024/12/31/haitian-authorities-seize-boat-suspected/

II. **ANAEPA: L'Association Nationale d'Exploitation et de Protection Aquatique (ANAEPA)** whose cofounder and president is Kathia Verdier, Ministre des Haïtiens vivant à l'étranger- MHVE (Minister of Haitians Living Abroad).[159] Verdier also owns a number of companies including ANKA Distributions, KV Fruits de Mer, and KV Nature.[160]

In a statement issued on 16 November 2024, ANAEPA claimed to be the only authentic entity recognized by the Ministry of Agriculture, Natural Resources and Rural Development (MARNDR). ANAEPA subsequently filed a complaint against rival entities for their involvement in smuggling of aquatic resources on 18 October 2024, at the Croix-des-Bouquets prosecutor's office against certain personalities and companies involved in the illegal trade in aquatic resources. ANAEPA claimed to be the only authentic association.[161]

III. **ANAFAH:** L'Association Nationale des Fournisseurs d'Anguilles de rivière d'*Haïti* (The National Association of River Eel Suppliers of Haiti) is an association of eels fishermen who operate at the upstream point of the supply chain. They earn the least income compared to middlemen and exporters. ANAFAH members are very vocal about what they see as injustice in the supply chain especially regarding the issuance of export licenses, which they see as a way of monopolizing the eel trade in the country. According to the association, "The Ministry of Agriculture, Natural Resources and Rural Development (MARNDR) issues export licenses in return for benefits."[162]

Below: An excerpt of a video in which the head ANAFAH denounces corruption in Haiti's elvers sector sector on 3 July 2024.

Video available at: https://www.facebook.com/watch/?v=490973033464498 (Visited on 12 February 2025).

Despite Haiti not being a member of CITES, in February 2024, the country deposited its instrument of acceptance of the Agreement on Fisheries Subsidies (AFS).[163] The Agreement is an international tool adopted by the World Trade Organization (WTO) members in June 2022. Among other things, it prohibits support for illegal, unreported and unregulated (IUU) fishing, and bans support for fishing overfished stocks and ends subsidies for fishing on the unregulated high seas.[164] As at the time of drafting, the Agreement was yet to get the ratification of two-thirds of member states for it to enter into force.[165]

[159] https://www.facebook.com/HaitianAmericans/posts/je-kathia-verdier-was-officially-inaugurated-as-haitis-new-minister-of-haitians-/1148293820631527/.
[160] https://haitiantimes.com/2024/11/19/haitis-new-cabinet-fils-aime/.
[161] https://www.mjmedia509.com/haiti-environnement-lassociation-nationale-dexploitation-et-protection-aquatique-porte-plainte/.
[162] Interview with two members of ANAFAH, a middleman and a customs official aware of *zangi* trade. 5th and 6th February 2025. Also see, https://haitistandard.com/commerce-des-anguilles-le-parti-pris-du-ministere-de-lagriculture-denonce-par-lanafarh/.
[163] https://www.wto.org/english/news_e/news24_e/fish_21feb24_e.htm.
[164] https://www.wto.org/english/news_e/news22_e/wtmin22w22.pdf.
[165] https://oneoceanhub.org/what-next-for-the-wto-fisheries-subsidies-agreement/.

Annex 14: A letter dated 24 July 2024, from the President of the BNC to the-then Prime Minister notifying him of the alleged action by three CPT members soliciting a bribe for his renewal of his contract.

Port-au-Prince , le 24 juillet 2024

Son Excellence Gary CONILLE
Premier Ministre de la République
En ses bureaux

Objet: renforcement de sécurité

Monsieur le Premier Ministre,

Je tiens à vous informer que j'ai été approché par des Conseillers présidentiels, Messieurs Gérald Gilles, Smith Augustin et Emmanuel Vertilaire, qui ont exigé un paiement de 100 millions de gourdes pour conserver mon poste de Président de la Banque Nationale de Crédit.

Cette demande, que je perçois comme une forme de corruption, menace non seulement mon intégrité professionnelle mais pose également un risque sécuritaire grave pour ma famille et moi-même. Devenu cible de ces individus, nous somme exposés à des menaces d'attaques potentielles.

Face à cette urgence, je sollicite une intervention rapide de votre part afin de renforcer notre sécurité et de permettre la continuation de mes fonctions dans un environnement sécurisé et sans pression indue.

Dans l'espoir que vous allez traiter cette situation avec la plus grande attention, je reste à votre disposition pour fournir toutes informations utiles et nécessaires.

Je vous prie d'agréer, Excellence, l'expression de ma haute considération.

Raoul Pascal PIERRE-LOUIS
Président du Conseil de la BNC

n.b. cette lettre remplace celle arrivée hier ayant pour accusé réception le No. 03495

Below is a public statement posted on social media by the ULCC Director General on the public release of the executive summary of the investigations on the three TPC members, on 02 October 2024.

This social media statement followed a press statement inviting the media to the public release of a summary of the report of ULCC investigations, which recommended the three for prosecution.[166] This was to remind the public that its actions were in line with the need for all public institutions to uphold the rule of law, to demonstrate that no one is above the law.

[166] Interview with two finance analysts and legal expert. December 2024. Also see: https://lenouvelliste.com/en/article/250618/ulcc-recommends-legal-proceedings-against-cpt-members-smith-augustin-emmanuel-vertilaire-and-louis-gerald-gilles-for-passive-corruption

Hans Joseph @hansjo... · 4 m
Après des investigations minutieuses conduites par les enquêteurs de l'@ULCCHaiti, je transmets à la justice le rapport d'enquête sur le scandale de la BNC avec des recommandations pénales. Le message est clair: nul n'est au dessus des lois de notre République!

Annex 15: Gang attacks at APN Port

Between late September and early October 2024, gangs severely disrupted maritime operations by shooting at cargo ships docking at the *Autorité Portuaire Nationale* (APN), the main port of the country located in Port-au-Prince area, from abandoned buildings.

By impeding the ships to dock, the 5 Segond gang, led by Johnson André (alias « Izo » – HTi.002) and La Saline gang, led by Bout Janjan, aimed at weakening revenues of the Wharf Jérémie gang, led by Monel Felix (alias "Micanor"), notably by the hijacking of trucks operating in the port[167]. These gangs have sporadically been fighting for the control of La Saline (see S/2024/704). Additionally, gangs also attacked crew members, port workers, and small boats transporting civilians between the capital and other areas[168]. The attacks led to the closure of the port between late September and November 2024.

Early January 2025, after additional feuds over access to the entries of the port for extorsion, gangs and private actors negotiated and brokered a deal on revenue sharing. Gangs have since been sharing proceeds from extorsion of truck drivers operating in the surroundings of the APN port. They also reached an understanding not to attack the APN port which is a major source of their revenue. Since then, the port has resumed parts of its operations[169]. The Panel notes that the situation at the APN port remains fragile and this consistently affects the supply of food and other basic commodities.

[167] In southern Cité Soleil commune, Wharf Jérémie gang is entrenched in the seaside neighborhood surrounding the APN and has hijacked vehicles using the port to force them to pay taxes for "security". La Saline gang, on the other hand, controls a larger swathe of territory further inland, and has been supported by 5 Segond to fight Wharf Jérémie, for the control of La Saline area.

[168] BINUH Quarterly Report (July to September 2024). Interview with senior Coast Guard officer and gang analyst, October 2024.

[169] Interviews with confidential sources, 2025.